النمور الاسيوية.. من دول فقيرة إلى دول صناعية
7

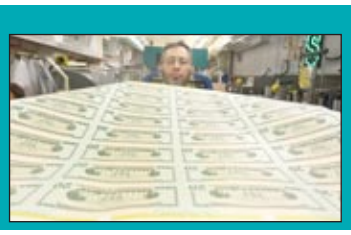

كيف تحول العالم للأوراق النقدية؟
12

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2216)السنة التاسعة -الثلاثاء (9) آب 2011

موجة حر.. وموجة كساد اقتصادي!

الاقتصادي | العدد (2216)السنة التاسعة -الثلاثاء (9) آب 2011

خبراء: إصدار تشريعات جديدة ضرورة لإصلاح شركات القطاع العام

يعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصاديات النامية التي تتميز بأحادية الجانب،إذ يحتل النفط المرتبة ذات الحصة الاكبر في تكوين الناتج المحلي وفي الصادرات الى الخارج،كما يعد النفط المصدر الرئيس للعملة الصعبة في الاقتصاد العراقي، ومن هنا فهو يعد اقتصادا مفتوحا يتأثر بحركة الاقتصاد العالمي كثيرا،خاصة في اسواق البترول وحركة الاسعار العالمية،مما يترتب على ذلك من تبعية خطط التنمية ونفقات وايرادات الموازنة الجارية.

بغداد / علي الكاتب

وقال الدكتور عبد الحسين العنبكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ان اهم التحديات في اصلاح القطاع العام هو انعدام توفر الطاقة الكهربائية، الذي يؤدي الى توقف جزء كبير من الطاقات الانتاجية المتاحة، وكذلك رفع كلف الانتاج والمنتجات لتصبح غير منافسة في السوق، وهيمنة وزارات الدولة على قرارات مجلس الادارة في الشركات الحكومية، وعقلية العاملين غير التنافسية،مما يبرر الحاجة الى ثقافة السوق في شركات القطاع الحكومي،وكذلك غياب المعيار المحدد لميزات المنتج من عدمه، كما ان معظم رؤوس الاموال الثابتة هي اما خارج العمر الإنتاجي أم مندثرة فنيا.

واضاف: ان من اهم تحديات التحول الاقتصادي (الخصخصة) وجود العمالة الفائضة التي تخيف المستثمرين وانعدام وجود القرارات الجادة في الوزارات للتخلص من الشركات العامة، كما ان المدراء العامين للشركات والكثير من العاملين فيها مرعوبون من الخصخصة ويقاوموها بقوة،فضلا عن وجود نقص كبير في التشريعات التي تعالج تلك التحولات.

وتابع: لقد أنجز فريق اصلاح الشركات العامة المشكل بالامر الديواني (١٧٩) لسنة ٢٠٠٩ وبالقرار المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء بالقرار (٣١٤) لسنة ٢٠١٠،اذ لدينا حاليا ١٩٢ شركة عامة يعمل فيها اكثر من (٨٠٠) الف موظف، وتم اعتماد اسلوب المرافقة لعملية تحويل تلك الشركات الى شركات مساهمة وخصخصتها،على ان يتم جني ثمار التحول على الصعيد الاقتصادي بشكل اوسع للجمهور في ملكيتها.

مبينا ان الاهداف الرئيسة لخارطة الطريق تلك فهي تطوير الاداء المالي والتشغيلي للشركات العامة والاسهام في اعتمادها على ذاتها، والمساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز المنافسة والنشاط التجاري، وكذلك تطوير وتطبيق معايير تخفيف الاثار الاجتماعية والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة.

- وبخصوص الملامح العامة لعملية الإصلاح تلك فستكون عملية إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة عملية مستمرة ومتابعة،اذ ستكون هناك حاجة ماسة لمراجعة الأهداف والأولويات بشكل مستمر وتعديلها على وفق ديناميكيات وتطورات السوق المتلاحقة، ومن هنا من الضروري استعراض خارطة الطريق على أنها آلية جديدة ومتناسقة للبدء في عملية اعادة الهيكلة والية مرنة لاستيعاب اية تعديلات اضافية،مع تخفيف اية اثار اجتماعية جانبية تنتج عن اعادة هيكلة الشركات الحكومية،وفرصة جديدة لسياسات ذات علاقة بالموضوع،اذ من المتوقع مبدئيا ان تقود مجموعة محدودة من الشركات المملوكة للدولة عملية الاصلاح استنادا الى تصنيفاتها ومدى جاهزية الوزارات الفعلية،والذي يتم من خلال النشر والتثقيف والتعميم واستخدام ادوات الاصلاح المطلوبة، ومن هنا فان عملية اجراء الاصلاحات في الشركات الحكومية ستحفز بمرور الزمن عملية اعادة هيكلة شركات اخرى مملوكة للدولة لإجراء أعمال الاصلاح فيها.

* جذب الشركات الاستثمارية...

- ويقول العنبكي ان ذلك يتحقق من خلال اعداد ملفات الاستثمار وتهيئتها للمستثمرين واعداد برامج جذب للشركات التي يمكن خصخصتها على وفق اسلوب الشركة للبيع او تحويلها الى اسهم،مع مراعاة وضع العمالة على وفق برنامج لاعادة توزيعهم او التشجيع على التقاعد المبكر مع المحفزات وغيرها، وتنمية الاعمال للشركات من خلال التدريب والتأهيل وفتح الخطوط الجديدة وتمكين مجالس الادارات من العمل على وفق معايير اقتصادية وخلق طلبات على المنتج منها.

- أما عن التشريعات المطلوبة للبدء بعملية الاصلاح الاقتصادي،فمن الضرورة اصدار التشريعات الجديدة لتوفير الاسس الجيدة لاصلاح الشركات الحكومية وتهيئة مناخ الاعمال التجارية،والتحول من خلال المادة (٣٥) لقانون ٢٢لسنة ١٩٩٧ (الفصل التاسع)،الذي يجوز تحول الشركة العامة الى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء.

- وبخصوص تصنيف تلك الشركات فنجد ان هناك شركات مجدية اقتصاديا ممولة ذاتيا وهي تعد جاذبة وجاهزة للاستثمار،واخرى غير مقتدرة على التمويل الذاتي،ولكنها مجدية وبحاجة الى اعادة هيكلة،وشركات هجينة بحاجة الى هيكلة جوهرية وشركات لها اولوية منخفضة في الاستثمار وغير مجدية ومستمرة في اعمالها الاعتيادية او تتم تصفيتها.

- وقد سبق لفريق اصلاح الشركات العامة إعداد آلية ميسرة لتحويلها الى شركات مساهمة على وفق احكام المادة ٣٥ من القانون المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧،ومن هنا فالشركات الناشئة عن عملية اعادة الهيكلة ستتحول الى شركات مساهمة ولتصبح عاملة على وفق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧،وستراعي تلك الالية الاختلافات بين تلك الشركات من حيث قدرتها على ان تصبح قادرة على البقاء والعمل ذاتيا وجذب المستثمرين والشركات،وكذلك الدخول في شراكات حقيقية مع القطاع الخاص في سياق الفرص المتاحة في السوق المحلية حاليا ومستقبلا، وتحويل الشركات المملوكة للدولة الى شركات مساهمة عامة مما يسمح بتنويع الملكية لدى الحكومة العراقية.

* آفاق واسعة للقطاع الصناعي العام..

- الخبير الاقتصادي الدكتور احمد ابريهي يقول إن القطاع الصناعي الحكومي تجمد ولا يزال يراوح في مكانه بعد سنة ٢٠٠٣،ونحن امام قرار نتقدم فيه خطوة ثم نتراجع الى الوراء بسبب تأجيله لاكثر من مرة في تحويل شركات القطاع العام الى القطاع الخاص او تحويلها الى شركات مساهمة، الامر الذي يتطلب اعداد خارطة طريق لاعادة النظر من جديد فيه وايجاد افاق طموحة وواسعة للقطاع الصناعي العام.

- بعد سنة ٢٠٠٣ ومع التوجه الجديد في ضرورة التحول نحو النظام الاقتصادي الحر،الذي ينص على انسحاب الدولة من الاستثمار،على ان يبقى نطاقها ضمن توفير البنى التحتية واعمال استخراج الطاقة حصرا،بعد ان كانت هناك جهود في التهيئة لذلك في سنة ١٩٧٩ في التحرك نحو الخصخصة عالميا من قبل رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت تاتشر والتي تم اسنادها من قبل مدرسة شيكاغو للاقتصاد ضمن توجه إيديولوجي حصل على الدعم الأميركي في وقتها.

*الترتيبات المؤسساتية..

- يقول الدكتور رعد يوسف التدريسي في كلية العلوم الاقتصادية إن الترتيبات المؤسساتية على وفق اسلوب نقل المهام وعملية التحويل تعتمد ثلاث مراحل تطور مؤسساتية بنحو المرحلة الحالية التي تتطلب انشاء وحدات اعادة الهيكلة التي تضم اعضاء من الوزارات المعنية بحسب اختصاصاتها،اذ تكون مسؤولة عن سلسلة مهام منها تنمية القدرات والتقييم والموافقة على ملفات الاستثمار واعداد خطط الخصخصة ومخططات الشركات العامة والخاصة وتقييم الاصول والتخفيف من الاثار الاجتماعية السلبية.

- اما المرحلة الانتقالية فتشكل فيها لجنة اعادة الهيكلة التي ستقوم بمهام فرق الدعم لاعادة الهيكلة وتنسيق الجهود مع وحدات اعادة الهيكلة في الوزارات المعنية،اما المرحلة الاخيرة فتتضمن تشكيل هيئة تحويل الشركات ضمن مجلس الاصلاح الاقتصادي كمؤسسة تقوم في نهاية المطاف بتوجيه وادارة اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وعمليات الخصخصة بشكل كامل.

* مسؤولية الحكومة خلال المرحلة الانتقالية

- ستكون مهام ومسؤوليات الحكومة خلال المرحلة الانتقالية ادخال ادوات واليات تهدف الى تحفيز الطلب في السوق على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الحكومية على وفق اسس تنافسية،وتهيئة مناخات للابتكار والانشطة القائمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتبني تشريعات لتحويل الشركات وتعديل ادوارها المتعلقة باقتصاد الدولة والنظام الضريبي على نحو يفضي الى تعزيز التمويل الذاتي وإحلال الواردات الكافية من خلال الضرائب والنظم الجمركية،وكذلك دعم الوزارات والمؤسسات الاخرى في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية للقطاع،واعداد التدابير المطلوبة لاستيعاب الفائض من الموظفين وخلق فرص العمل.

* رؤية وزارة الصناعة للإصلاح الاقتصادي المطلوب

- يقول عامر احمد التميمي رئيس دائرة التطوير والتنظيم الصناعي إن وزارة الصناعة والمعادن لديها ٧٥ شركة عامة تعمل باسلوب التمويل الذاتي،فضلا عن هيئتين هما،الهيئة العامة للتدريب والتأهيل،والهيئة العامة للبحث والتطوير الصناعي والمديرية العامة للتنمية الصناعية الممولة ذاتيا هي الاخرى،وتتوزع الشركات العامة على قطاعات صناعية تخصصية هي الصناعات الهندسية والإنشائية والبتروكيماوية والكيميائية والغذائية والدوائية والنسيجية والخدمات الصناعية،كما اضيفت للوزارة عشر شركات عامة كانت تتبع هيئة التصنيع العسكري (المنحلة).

- وتتمثل رؤية الوزارة في النهوض بواقع القطاع الصناعي بأكمله وتأهيله وتحديثه والتوسع فيه ليأخذ دوره المطلوب في تنويع مصادر اقتصادنا الوطني من خلال بيئة تنمية الأعمال التي تحقق النمو والابداع بصورة تنافسية،على وفق توجهات منها قصيرة الامد تمتد لسنتين ويتم التركيز فيها على الاخذ بيد الشركات العامة في نهاية هذه السنتين وزيادة قدرتها على تغطية جميع نفقاتها من خلال الايرادات، وتوجهات متوسطة المدى تمتد لاربع سنوات تهدف الى اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والتحول نحو اقتصاد السوق،وتوجهات بعيدة المدى تمتد لتسع سنوات تهدف الى تنمية القطاع الصناعي وإعادة تنظيمه وخلق البيئة المؤسسية والتشريعية المطلوبة لتولي القطاع الصناعي الخاص قيادة النشاط الصناعي وممارسة هذه القيادة على ارض الواقع.

* شراكة اقتصادية مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي

- ويقول التميمي إن هناك أوجها عدة لبناء تلك الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي من خلال الشراكة في الانتاج والارباح،وتأسيس شركات مساهمة بين شركات القطاع العام والمساهمين من القطاع الخاص،اذ تلعب شركات القطاع العام دور الشركات القابضة،وتحديد فرص الاستثمار ذات الجدوى الاقتصادية وعرضها امام القطاع الخاص للاستثمار، لتأسيس شركات خاصة بالمشاركة مع القطاع الخاص، مع ضرورة الاتصال المباشر بالشركات العالمية لإتمام الصفقات الاستيرادية من خلال وسطاء.

- وكذلك تنمية القطاع الخاص وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء المناطق الصناعية،فضلا عن تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات والتوجيه بنقل وسائل التكنولوجيا الى المعامل الصناعية وتشجيع الابداع في العمل،وكذلك تفعيل دور المحاسبة على الاداء ووضع الخطط الاستثمارية وتطبيق مبادئ الحوكمة واعتماد الشفافية والاعلام في التفاعل مع المجتمع،وخلق بيئة تمكن من تنمية الأعمال وإعادة الاستراتيجيات والسياسات الصناعية من خلال التشريعات وسياسات الإقراض واصلاح المصارف وإعداد الاستراتيجية السياسة والصناعية المطلوبة.

الاقتصادي | العدد (2216)السنة التاسعة -الثلاثاء (9) آب 2011

مقومات السياحة والتنافس الدولي

محمد صادق جراد

نظرا لأهمية القطاع السياحي في منظور دول العالم ودوره الحيوي في التنمية الاقتصادية تدخل معظم الدول في منافسة كبيرة ومشروعة من اجل استقطاب اكبر عدد ممكن من السياح من خلال توفير الأجواء المناسبة وإيجاد كل مقومات السياحة من خدمة وفندقة ومواصلات وتسهيلات ومنشئات سياحية.

إلا أن هناك قناعات جديدة ظهرت لدى هذه الدول بخصوص هذا القطاع المهم وهي إن المنشئات السياحية والخدمات ليست وحدها ما يتوقف عليه ازدهار السياحة وانما هناك مقومات أخرى أهمها الاستقرار الأمني الذي يلعب دورا مهما في نجاح هذا القطاع بالذات لان المناطق الآمنة تستقطب السياح بالرغم من وجود مناطق ودول أكثر جمالا الا إنها اقل أمنا وتشهد اضطرابات ساعدت على هروب السياح وانخفاض الإقبال على منشئاتها السياحية الأمر الذي جاء في صالح دول أخرى ارتفع رصيدها من استقبال الأفواج السياحية في هذا الصيف.

وفي نظرة سريعة لواقع السياحة في العالم والمنافسة على تصدر الاستقطاب السياحي نجد ان السياحة تزدهر في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بصورة كبيرة وتأتي فرنسا بالمرتبة الأولى ثم الولايات المتحدة الأمريكية والصين ثم تأتي اسبانيا بالمرتبة الرابعة حيث تستقبل أكثر من ٥٢ مليون سائح حسب آخر إحصائية للعام ٢٠١٠.

وتطور السياحة في اسبانيا سيما الفترة الأخيرة يمكن ان يكون مثالا لهروب السياح من المناطق الأقل أمنا نحو المناطق الأكثر أمنا وحسب بيانات حديثة لإحدى المنظمات السياحية العالمية تأتي اسبانيا بالمرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الإيرادات السياحية مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي، حيث تشكل ١١٪.

هذه البيانات تأتي في ظرف تسعى فيه إسبانيا لإنهاء سنتين من التباطؤ الاقتصادي الذي أدى إلى بلوغ نسبة البطالة ٢٠٪ وهي الأعلى بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية أيضا، وتفاقم الديون السيادية الإسبانية.

وينسب جزء من تعافي قطاع السياحة الإسبانية من تداعيات الأزمة العالمية إلى الاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس ومصر، وهما وجهتان سياحيتان تنافسان إسبانيا. وأظهرت بيانات للحكومة الإسبانية أن إسبانيا استقبلت ٩ ملايين سائح في الربع الأول من العام ٢٠١١، مما يشكل ارتفاعا بنسبة ٢,٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ومن الطبيعي ان تأتي هذه الزيادة في ظل تعافي الأسواق الأوروبية المصدرة للسياح إلى إسبانيا،الا ان هذا ليس السبب الوحيد في ازدهار السياحة في هذا البلد حيث لعبت الثورات التي قامت في دول عربية على ضفة البحر الأبيض المتوسط دورا مهما في نمو وتزايد أعداد السياح في اسبانيا وذلك مقابل تراجعها في الدول العربية التي كانت منافسة قوية لأوروبا في القطاع السياحي كمصر وتونس.

وكما يعرف الجميع ان ثورة ٢٥ يناير بمصر قد ألقت بظلالها على قطاع السياحة، حيث تراجع عدد السياح في فبراير/شباط الماضي إلى ٢١١ ألف سائح، مقارنة بمليون و١٤ ألفا في يناير/ كانون الثاني، أي قبل اندلاع الثورة.

فتراجعت الإيرادات السياحية في فبراير/شباط الماضي إلى ٣٧٥ مليون دولار مقابل ٨٢٥ مليونا في الشهر نفسه من ٢٠١٠.

ومن جانب آخر، تراجع في تونس إقبال السياح في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٤٤٪ بفعل تداعيات انتفاضة الشعب التونسي. وقد أحدثت السلطات التونسية صندوقا بقيمة ٧,٨ ملايين دولار لدعم شركات الطيران التي عادة ما تضطر إلى إلغاء رحلات بسبب عدم ملء ٨٠٪ من المقاعد.

وحسب المنظمة الأممية فإن مداخيل السياحة تشكل ١٠٪ من الناتج الداخلي الإجمالي بتونس، و٦٪ في مصر، وقد زار تونس عام ٢٠٠٩ نحو ٧ ملايين سائح، و١٢ مليونا في مصر في نفس العام.

ومن هنا يمكننا القول بان العراق في ظل الفوضى العربية الحالية في أكثر من دولة سياحية يجب ان يستثمر الوضع الأمني المستقر في أكثر من منطقة من مناطق العراق مثل كردستان العراق والمدن المقدسة في كربلاء والنجف الاشرف ويحذو حذو اسبانيا وتركيا والخليج حيث ارتفعت نسب السياح القادمين لهذه الدول هذا الصيف لتعويض النقص الحاصل في الدول المضطربة وتعد هذه فرصة لتعريف السياح الأجانب على المناطق الأثرية والسياحية والدينية والمناطق ذات الطبيعة الجميلة في شمال العراق من اجل ان نؤسس لقطاع سياحي قوي يمكن ان يساعد على زيادة الدخل الوطني وتنوعه وان يكون ظهيرا للموارد الطبيعية الأخرى.

معوقات الإدارة الاقتصادية في العراق

ميعاد الطائي

من الطبيعي أن يؤدي سوء الإدارة في الملف الاقتصادي إلى إهدار الأموال الطائلة من خزينة الدولة إضافة إلى ضياع كبير في الجهد والزمن وذلك لقلة الخبرة والمعرفة بجوانب حسن إدارة الملف وخاصة إذا ما ارتبط سوء الإدارة هذا مع وجود الفساد المالي او الإداري. وفي هذا الإطار من الضروري والمهم جدا ان يعرف الجميع بان المشاكل الاقتصادية في اي بلد يحاول النهوض بواقعه الاقتصادي تكون مترابطة مع بعضها البعض وان الحلول لهذه المشاكل ستكون مترابطة مع بعضها أيضا.

بمعنى آخر ومن خلال الأمثلة نستطيع أن نقول بإن مشكلة البطالة مثلا مرتبطة بعودة القطاع الخاص وبنجاح مشاريع الاستثمار. ومشاكل القطاع الخاص مرتبطة بحل مشكلة توقف الإنتاج والحاجة لتشريعات تدعم وتساعد على تفعيل هذا القطاع. علما أن جميع القطاعات لن تستطيع التقدم بدون مكافحة الفساد المالي والإداري والقضاء عليه. وهكذا ندرك بان هذا الترابط المعقد بين الملفات بحاجة الى إدارة علمية كفوءة تتمكن من معالجتها من خلال وضع الخطط الستراتيجية التي تعتمد الدراسات والبحوث العلمية المناسبة لها.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب على الجهة التي تتولى إدارة الملف الاقتصادي ان تحدد الرؤية المستقبلية في حسن توظيف الإيرادات المالية الكبيرة التي تدخل الى البلاد سيما الواردات النفطية المتزايدة في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والتي تجاوزت ١٠٠ دولار للبرميل.

وربما يختلف الخبراء في المدارس الاقتصادية في تحديد أهم الشروط والعوامل اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحريك عجلته من إتباع سياسات نقدية والاهتمام بالبنية التحتية وانتهاج سياسات مالية وتجارية وتنشيط قطاعات خاصة بعينها ولكن رغم ذلك يتفق الجميع بأن كل هذه الخيارات مرتبطة بشرط أساسي وهو الإدارة الناجحة للملف الاقتصادي.

وربما يتفق معي الكثير من الخبراء في الاقتصاد العراقي بان البلد يعاني من أزمة إدارية حادة ساهمت بتأخر عجلة البناء والنهوض والدليل الواضح على ذلك ان الواقع الاقتصادي في العراق اليوم ومنذ سقوط النظام السابق اي منذ ٨ سنوات لا ينسجم ولا يتناسب مع موارد وخيرات العراق كبلد مصدر للنفط يمتلك مقومات الزراعة والصناعة والسياحة فضلا عن الموارد البشرية.

ويأتي سوء الإدارة هذا من خلال غياب نظرية الرجل المناسب في المكان المناسب فاغلب المؤسسات الاقتصادية واللجان الاقتصادية المختصة تتم إدارتها من قبل أشخاص ليسوا من أهل الخبرة وبعيدين عن الاختصاص المطلوب جاءت بهم المحاصصة المعتمدة في توزيع المناصب الأمر الذي انعكس سلبا على واقع الاقتصاد العراقي بشكل كبير ومؤثر.

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا إلى إن سوء الإدارة ودخول الأشخاص الطارئين على الاقتصاد لم ينحسر على بعض المؤسسات الحكومية بل شمل القطاع الخاص لنشهد إدارة سيئة لعدد كبير من المشاريع الخدمية وعدم التزام بالمواعيد والمواصفات لغياب المهنية والخبرة عن الكثير من الإداريين لهذه المشاريع. والأمر ينطبق أيضا على التجار العراقيين الذين تجاوزوا العديد من الثوابت المهمة في عملهم منذ ٢٠٠٣ ولحد اليوم أبرزها الماركة التجارية والسمعة ما جعلنا نشهد استيراد البضائع الرديئة بهدف تحقيق الإرباح حتى وان كان على حساب مصلحة البلد والمواطن.

من هنا بدأت الحكومة العراقية تضع الحلول لهذه المشكلات للحد من استغلال هؤلاء لمواقعهم فشهدنا تفعيل قانون التصريحة الكمركية وتفعيل السيطرة والتقييس من اجل الحد من دخول البضائع السيئة والفاسدة إلى الأسواق العراقية إضافة الى تفعيل عمل اللجان والهيئات الرقابية لمتابعة جميع الفعاليات الاقتصادية الأخرى.إلا ان كل هذا يتوقف على من يدير هذه اللجان والهيئات وكيفية إدارته لها ومدى كفاءته.

ما نريد أن نقوله إن توفير عوامل ومقومات النجاح للاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته الحيوية يحتاج إلى إدارة ناجحة تمتلك الخبرة والنزاهة والإرادة الحقيقية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وفي ذات الوقت يجب توفير التشريعات والقوانين التي تعين هذه الإدارة على انجاز مهامها لنتمكن من الخروج من الأزمات ونتجه صوب انجاز المشاريع العملاقة والتي تتعلق بحياة المواطن كالكهرباء والإسكان والصحة والتربية في محاولة جادة من اللحاق بركب الدول المتقدمة.

الاقتصادي | العدد (2216)السنة التاسعة -الثلاثاء (9) آب 2011

التعريفة والتنمية والمجتمع المدني

ثامر الهيمص

بلغت (١٨٠ مليار دولار) خسارتنا في السنوات الأربع الماضية بسبب اعتمادنا على البضائع المستوردة، نتيجة لتراجع صناعتنا الوطنية حسب تقارير منظمات المجتمع المدني. وصناعتنا تتوزع بين المشاريع والمعامل الكبرى والصغرى والمتوسطة. ولكي نفعل هذه المشاريع والمعامل لابد من حماية كمركية على الاقل وكذلك برفدها فحص جودة للمستورد وهذه هي الفرشة التي يتقدم فيها أي مشروع وطني. ولاشك أن هذين الركنين التعريفة وفحص الجودة منظم لا يلومنا أحد عليه حتى منظمة التجارة الدولية كحق سيادي كما أن مشاريعنا وتعطلها التي سببت لنا الخسارة أعلاه ستتحرك صوب -على الأقل – العودة لإنتاجها السابق. وهذه الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح، حيث لم تنفعنا الوصفات والمعونات الدولية للسنوات الثمان المنصرمة، إذ إن الغالبية العظمى من الدول الغنية تقوم باستخدام ميزانياتها المخصصة للمعونة الأجنبية في توظيف عمالتها وبيع منتجاتها، كل ذلك يحدث تحت مسمى برامج التخفيف من الفقر، أما نسبة ٢٥٪ المتبقية والتي من المفترض ان تنفق داخل البلد، فغالبا" ما تجد طريقها مباشرة إلى شريحة صغيرة تشمل أبرز المحليين والقائمين على إبرام الصفقات والخبراء والاستشاريين وهو ما يحصل لدينا في العراق (د. عبد الحسين العنبكي مؤتمر مصرف الخليج في ٢٣\٧\٢٠١١) ويضاف لذلك أن هاتين الخطوتين سيزداد الإنتاج الصناعي بعد أن هبط إلى ١٫٥٪ من الإنتاج الوطني، ولاشك أن هذا التقدم سيقطر الإنتاج الزراعي لذلك يمكن تصور رؤيا واضحة محددة للمشهد الصناعي عموما" وفق ما يأتي: .

أولا") المشاريع والشركات الكبرى البالغ عددها (١٩٢ شركة) أغلبها متوقف عن العمل ويعمل فيها نصف مليون عامل ٧٠ ٪ بطالة مقنعة ولا يتجاوز نشاط العاملين ٢٠٪ من الطاقة التصميمية (وليد عبدي\ مؤتمر مصرف الخليج يوم ٢٣\٧\٢٠١١). لذلك فأنها تحتاج الى أموال دوارة جاهزة للفساد فتكون في رأينا حسبما يلي:.

١ . تحول هذه المشاريع والشركات الكبرى الحكومية من الاحتياط القانوني للبنك المركزي بهدف محدد تشغلها بطاقتها التصميمه فقط.

ب. مساهمة فاعلة من النقابات في كل مشروع وشركة بشكل مباشر تخطيطا" وتنفيذا" والاستعانة بالخبرة الوطنية ثم الأجنبية. فقد ساعد البنك المركزي المشروعات المحمولة من الوكالة الأمريكية للتنمية سنة ٢٠٠٤ على إقامة (١٤ مؤسسة مجتمع مدني للقروض الصغيرة من خلال شبكة تضم (١٠٠ مكتب) تغطي محافظات العراق كافة، وقد بلغ اجمالي القروض الممنوحة (٨٥٫٥ مليون دولار) ووصل عدد المقترضين الى (٦٢ الف) أي نسبة ١٪ من فقراء العراق (وليد عبدي). أي أن هناك تجربة لا نعلم مدى نجاحها رعاها البنك المركزي وهذه الإدارة حاجزة للفساد.

ج. تصبح هذه الشركات جاهزة للخصخصة أذا ما توفرت أم لم تتوفر عناصر نجاحها بعد تطبيق الفقرتين أعلاه وبعد أن تحدد قيمة اسهم هذه الشركات في البورصة العراقية لتكون قناة شفافة للخصخصة .

ثانيا") المشاريع الصغيرة الأهلية البالغ عددها (٧١٩ الف) سجل رسمي فقد جرت محاولات التي أقامتها ايد أجنبية وعراقية للفترة السابقة لم نلمس نتائجها -على الأقل- في مجال البطالة. هذا عدا المشاريع غير المسجلة البالغ عددها مليون تحتاج الى تمويل. وبما أن التمويل الوارد ذكره لم يرفعها أذن هناك إشكالية وهي إشكالية أن هذه المشاريع لا يمكنها مطلقا" النمو نوعيا" أو حتى كميا" وهي في نفس المحيط الذي تتعثر بل تتوقف فيه المشاريع الكبرى أي أنها الرافد الأساس الذي تتكامل معه فنيا" وتسويقيا". واقتصاديا". فغياب هذه العلاقة على الأقل لا يوفر خبرة أو استشارية أو تصورا مما يؤدي الى ضعف حاضنات الأعمال.

إضافة الى غياب العلاقة مع المشاريع المتوسطة إذ لا يمكن تصور مشاريع كبرى بدون صغرى وفي كل الأحوال من المفروض أن تكون المصارف الأهلية حاضنة ومشاركة ومحمولة لهذه المشاريع بعد تعديل قانونها الذي يسمح بالعمل التجاري فقط.

ثالثا") المشاريع المتوسطة، يبلغ عددها ١٥٦ مشروعا عدا محافظات كردستان ومحافظات المثنى والقادسية وذي قار و واسط لا يوجد فيها أصلا" مشاريع متوسطة. والمشروع المتوسط هو الذي يعمل فيه (١٠ ــ ٢٩) عاملا وقيمة المكائن والمعدات أكثر من مئة الف دينار والأقل تعتبر صغيرة والاكبر شركات كبرى. حسب تعريف وزارة التخطيط.

وعلاقة هذه المشاريع الصغيرة علاقة طردية مثلا" في صلاح الدين (٣٠٧٩ مشروعا صغيرا) يقابلها واحد متوسط وفي البصرة (٦٠٦٢ مشروعا صغيرا) يقابلها (١٦ مشروعا متوسطا).

فهذه المشاريع صغيرها ومتوسطها حصلت تجربة لم نخب ثمارها بسبب الفساد أو عدم الارتباط بالمشاريع الكبرى والتكامل معها. ولذلك يجب أن تفعل منظمات المجتمع المدني التي رعاها البنك المركزي في تنظيم وإدارة هذه المشاريع وفتح المجال واسعا" حدا" أمام النقابات والجمعيات لكافة المهن والمصالح لحماية هذه المشاريع من الفساد\ والولاءات للمكونات والمناطقية والعشائرية والطائفية.

رابعا") منظمات المجتمع المدني. لدينا (١٤٢) منظمة فاعلة الان بموجب قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ يتوجب تفعيلها كسلطة خامسة فعلا" لتحجز سطوة السلطة التنفيذية والسلطات الثانوية وسلطة الفساد كون صوتها مسموعا بعد أن تنسق نشاطها مع الأجهزة والمنظمات ذات العلاقة بما فيها السلطة الرابعة. بالإضافة لقيامها مباشرة بممارسة نشاط اقتصادي بموجب قانونها أعلاه حيث تنتظم في صفوفها كوادر وخبرات لا يستهان بها

خامسا") التوسع والدعم لشركات ضمان القروض التي هي بمثابة إعادة تأمين على القرض لتساعد على سرعة اتخاذ القرار لانتمائي ووضع التخصيصات المالية لمواجهة مخاطر القروض الرديئة.

ويتم ذلك أيضا" وفق مايلي: .

١.تفعيل شركات التامين الوطنية والأجنبية في ضمان القروض والمشاريع الاستثمارية

٢- إعادة هيكلية ترليونات الرافدين والرشيد تلك الكتلة التي تذهب او لا تذهب لسياسات خاطئة مصرف البصرة نموذجا حيث ان كل المقدر للمشاريع الصغيرة مثلا حسب الخبراء (٢٫٥ مليار دولار) لإعادة إحيائها وبعث الحياة في المشاريع غير المسجلة وبما ان فحص الجودة سوف يحجز الرديء من البضاعة ولا تدخل عشوائيا مما يرفع مستوى إنتاجنا الذي اصبح احيانا سعره ضعف السعر المستورد الرديء مما يشكل طلبا ويتحول الى الداخل ويرفع الصناعة العراقية للابتكار والابداع. وكذلك التعريفة الكمركية التي يجب ان تتمتع بالمرونة حسب طبيعة الإنتاج العراقي ولكي لا تكون شماعة الكهرباء وحدها من يتحمل هذه الشكوى ولكن في الختام لابد من التأشير أن هذه الخطوة لا تحميها البيروقراطية واللجان والروتين بدون منظمات المجتمع المدني الفاعلة واعلام ملتزم بالقضية الوطنية وليس مجرد مرآة لنشاط السلطة التنفيذية الذي أصابنا وحولنا الى مرض نستهلك سلع الغير وليس إنتاجنا ورعاية المجتمع المدني سواء الجمعيات والمنظمات والاتحادات والنقابات تشكل الدافعة الوحيدة للتخلص من الفقر الذي غطى ربع الشعب ويتفاقم بسبب غياب هذه المنظمات التي حلت محلها جمعيات وثقافة والمكونات المعنية التي كانت حصادها المر كما لمسناه في السنين الثمان المنصرمة.

الـضـرائـب والـتـنـمـيـة الاقـتـصـاديـة

محمد عبد الأمير عبد

من البديهيات المعروفة لدى الجميع هي أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق بفعل الصدفة، ولكن نتيجة سياسة ملائمة ومحددة تعتمد توجهات ودراسات متخصصة لطبيعة هذه التنمية، وفي هذا الإطار لم تعد الجباية أداة لتأمين تسديد فحسب ولكن وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية مما يعمق انعكاس التهرب من الضريبة على النمو الاقتصادي لأي بلد من البلدان مهما كان اقتصاده قويا ومتينا.

كما أن تفاعل الجباية في واقعية الاقتصاد يجعلها تؤثر وتتأثر بالنظام الاقتصادي المتبع وفق علاقة جدلية، وبالتالي فإن أي خلل يعتري النظام الضريبي ينعكس على السياسة الاقتصادية ويؤثر بالتالي على الأنشطة الاقتصادية.

وبالتالي فإن ثمة ارتباطا وثيقا بين الضرائب والهياكل الاقتصادية للدولة وبدرجة نموها، فالاقتطاع الضريبي إذا ما تجاوز حدا معينا أصبح سببا من أسباب الركود.

وتعد الضرائب من أهم الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها وعليه يكتسي تحصيلها أهمية بالغة، خاصة وأنها تعتبر مصدرا هاما في تمويل الخزينة العمومية ولكن ما يواجهها هو انصراف بعض المكلفين عن تأدية واجبهم وامتناعهم عن دفع الضريبة وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية.

وهكذا، أصبحت الضريبة مصدرا مهما للتمويل وأداة ناجعة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية وآلية للتأثير على دخول الطبقات. غير أن الأهمية والدور الرئيس للضريبة في التوجيه الاقتصادي قد تجعل منه ظاهرة التهرب الضريبي بوصلة تخطئ الدولة الطريق الاقتصادي المنشود.

ويعرف الجميع بأن علم الضرائب يعتبر مرآة تنعكس عليه البيئة الاقتصادية للدولة، فكلما كان الاقتصاد ضعيفا وبسيطا كان النظام الجبائي بدائيا والعكس صحيح،ومما لا جدال فيه أن للعوامل الاقتصادية أثرها الهام على انتشار التملص الضريبي، هذه الظاهرة التي تهدد كيان المجتمع بجميع المستويات -اقتصاديا، اجتماعيا وماليا - لكونها تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للخزينة العامة للدولة في حصولها على الموارد بغرض تمويل وتغطية نفقاتها.

وإذا كانت الضريبة قديما من حيث الممارسة ومن حيث كونها أداة في يد الدولة لتغطية أعبائها، فإن اللجوء إليها كأداة للسياسة الاقتصادية يعتبر حديثا نسبيا، إذ يعود إلى التحول الحاصل في طبيعة مهام الدولة من كونها حيادية إلى متدخلة في الحياة الاقتصادية.

وهكذا فإن الدور الاقتصادي للجباية يتجسد أساسا بالنسبة للدول المتخلفة في الإنعاش والتحفيز على الاستثمارات،رغم أن الدول ذات الاستراتيجية الوسيطة للتنمية لا تعطي لسياسة التحفيز إلا مكانة ثانوية في إطار عملية تحريك النشاط الاقتصادي، لأن الاستثمارات الأساسية تتحملها الدولة، وبالمقابل فإن الدول المختلفة ذات التوجه الليبرالي، تضع أمالا كبيرة في إجراءات التشجيع من أجل تنمية الاستثمارات الخاصة والتي تعتبرها – الدولة- أساسية في مجهودات البناء الاقتصادي الوطني ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

خاصة وأن للضريبة جانبا اقتصاديا هاما من حيث المساهمة في تغطية النفقات العامة،و تعتبر إحدى أدوات السياسات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها.

من هنا نجد بأن لجباية في هذا الإطار تقوم على العناصر الاقتصادية التي تستقر عليها والتي تشكل المادة الخاضعة للضريبة، فطبيعة وأهمية هذه العناصر تحدد أشكال وحدود الاقتطاعات الممكنة، كما أن التنمية الاقتصادية تضاعف من وجود المادة الخاضعة للضريبة وتجعلها أكثر تنوعا.

وتبعا لذلك، فكلما ارتفع الدخل الوطني وازداد عدد المكلفين بالضريبة كلما خضع قسم من هذه الموارد للضريبة على الدخل، كما أن مردودية الضرائب على الإنفاق تتزايد عقب تضاعف المبادلات وارتفاع القيمة المضافة للمنتجات المتبادلة.

في الجانب الآخر، نجد بان التهرب الضريبي يؤثر على التخطيط الاقتصادي الذي يهدف إلى الرقي والتنمية، كما أنه يصبح سبيلا من سبل التضليل وتشويه الحقائق وتقديم معلومات خاطئة حول النشاط الذي يقوم به الملزم بالضريبة وأحيانا يلجأ إلى تغيير طبيعة المواد المستعملة في الإنتاج عبر عدة آليات كالتظاهر بالخسارة، أو قد يتجه الملزم إلى أنشطة اقتصادية تعرف إعفاءات ضريبية أو انخفاضا في الأسعار الضريبية مما سيعيق الوسيلة الجبائية لدى الدولة كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني.

فالتهرب الضريبي إذن، له تأثير سلبي على الاقتطاعات الضريبية التي تحتل مكانة هامة بالنسبة لمداخيل الميزانية العامة ويبقى عائقا يحول دون تحقيق الدور الذي تقوم به الضريبة، نظرا لإفشاله كل أساليب إعادة التوازن الاقتصادي فمثلا نجد الحالة التي تتميز بها الدورة الاقتصادية بالتضخم إذ يكون الطلب أكثر من العرض وهنا تقوم الدولة إما بالرفع من الأسعار أو بالزيادة في ثمن المنتجات أو عن طريق فرض ضرائب أخرى جديدة أو رفع سعر الضرائب القديمة من أجل امتصاص القوة الشرائية للملزمين.

كل هذا إذا ما كان مقرونا بالتهرب الضريبي، فلن يؤدي إلا إلى الزيادة في حدة الأزمة الاقتصادية، لأن الملزم حينما يتهرب من الضريبة ترتفع قدرته المالية ومن ثم الإبقاء على قاعدة الطلب يفوق العرض.

ويبقى التهرب الضريبي، كرد فعل على الظرفية الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الملزم ويرى في الإمساك عن تقديم واجباته الضريبية حقا مشروعا مادام ذلك يحافظ على توازناته المعيشية.

ومن هنا نجد بأن الكثير من الحلول الاقتصادية غائبة عن الحياة الاقتصادية في البلد مما يفقد الاقتصاد العراقي موارد مهمة في هذه الظروف التي تتطلب توفير كل الجهود والخبرات لتعزيز مكانة الاقتصاد العراقي.

تحرير التجارة والحفاظ على الاقتصاد الوطني

علي نافع حمودي

ما يمكن أن يشعر به أي متابع للاقتصاد العالمي يجد ثمة تطورات اقتصادية متسارعة في ظل العولمة تجعلنا نعيش في عالم تتأثر فيه الدول إيجاباً وسلباً بتلك التطورات خاصة في الجانب الاقتصادي منها.

ويمكننا ملاحظة ذلك في مجموعة من التطورات الموضوعية التي برزت بشكل واضح في عقد التسعينيات نتيجة لتعاظم دور الشركات الدولية، والاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية، وبروز الأسواق المالية العالمية.

وظهرت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية والتي تسعى بمجملها لتحرير الاقتصاد والتجار الدولية والاستثمارات الأجنبية وخصخصة القطاع العام وتحجيم الدور الاقتصادي للدولة.

وتخشى كثير من الدول النامية تطبيق هذه المتطلبات، إذ قد تؤدي إلى الكساد والانكماش والبطالة ونقص الإيرادات العامة، وبالتالي انخفاض قدرة الدولة على الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والأمن ومختلف أوجه الحياة الاجتماعية، الأمر الذي قد يؤدي على المدى الطويل إلى تحكم المنظمة في إدارة الاقتصاد الداخلي للدول، وبذلك تقلص من سيادة السياسة الوطنية من خلال سيطرة قواها على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار والهياكل الصناعية.

وما يجبر الكثير من الدول النامية وذات الاقتصاديات الحديثة والناشئة على الانخراط في هذه المنظمات ومنها منظمة التجارة العالمية أنه من غير الممكن لبلد نام مثلا أن يعيش بمعزل عن متطلبات هذه الاتفاقية وعدم قدرة قطاع الصناعات غير النفطية لديها على المنافسة في الوقت الراهن، لذا بات علينا أن نفكر جدياً ونضع أمام صُناع القرارين السياسي والاقتصادي ضرورة اعتماد المنهج التدريجي القائم على أساس التحرير التدريجي للتجارة الدولية في السلع الصناعية من خلال إزالة الكثير من العوائق وأهمها تطوير القطاع الصناعي المحلي، حيث تؤكد الدراسات العلمية أن تطبيق هذا النموذج قد ساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول ومنها بولندا والصين، وبالتالي يصبح الانضمام لهذه المنظمة وغيرها ترافقه مجموعة من الإصلاحات في هيكل الاقتصاد العراقي ويشارك القطاع الخاص بقطاعاته المختلفة الدولة في صياغة رؤية مشتركة إزاء التفاوض مع المنظمة بما يساعد على زيادة المكاسب والإقلال من الأضرار التي تصيب الاقتصاد العراقي.

الجانب الآخر،يتمثل بضرورة العمل على الارتقاء بقدراتنا في مجال تكنولوجيا المعلومات والانطلاقة العالمية للتجارة الإلكترونية وذلك من خلال المنظمة والاتفاقيات الدولية، والانضمام للاتفاقيات ذات الصلة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

لهذا نجد من الضروري جداً بأن نوفر مقومات التنافس الحقيقي بين السلع والبضائع العراقية والمستوردة بما يؤمن قدرة تنافسية تكون نتائجها إيجابية على الاقتصاد العراقي الناشئ.

النمور الأسيوية..

من دول فقيرة إلى دول صناعية

إياد مهدي عباس

النمور الآسيوية أو نمور شرقي آسيا هو لقب يطلق على اقتصاد دول؛ تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وفي بداية القرن الحادي والعشرين تحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة، وساعدت في نمو اقتصاديات بعض الدول الآسيوية. تمتلك النمور الآسيوية توجه مشاركة خاصة مع بعض الدول الآسيوية ذات الاقتصاد الجيد، مثل الصين واليابان.

ومصطلح نمور آسيا ظهر قبل ثلاثين عاما للإشارة للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده هذه الدول.. فمن أمم فقيرة محطمة حققت هذه الدول – منذ الستينيات – قفزات صناعية واقتصادية مذهلة وصلت الى ١٠٪ في العام.. فكوريا الجنوبية مثلا نهضت من أمة منهارة (قتلت الحرب الأهلية فيها أربعة ملايين مواطن) الى دولة صناعية رائدة تملك اليوم تاسع أكبر اقتصاد في العالم تبلغ مساحة كوريا الجنوبية (٩٨,٨٥٩) كم٢ وعدد سكانها (٤٧,٣٤) مليون نسمة، وتقع في شمال قارة آسيا وتشكل الجزء الجنوبي من شبة جزيرة كوريا، وتطل على البحر الأصفر من الغرب وبحر اليابان من الشرق شمال خط الاستواء ولها حدود مع دولة واحدة هي كوريا الشمالية، واهم منتجاتها الزراعية هي الرز والقمح والشعير والتبغ والخضراوات، أما المنتجات الصناعية فهي تشمل المنسوجات، الألبسة، مواد غذائية مصنعة، أسمدة كيماوية، المواد الكيماوية والخشب المضغوط والفحم ومواد الأجهزة الالكترونية والفولاذ وأخيرا السيارات وابرز موادها الطبيعية هي التنجستون والفلورايت والكرافيت وابرز صادراتها السيارات والسفن والمنسوجات والمكائن والمعدات الكهربائية والأخشاب والصناعات الجلدية واهم الاستيرادات هي النفط والحديد والأخشاب والمواد الغذائية والكيمياويات والمعادن.. أما تايوان فلم تكن أكثر من جزيرة صغيرة للصيادين حققت قفزات اقتصادية مدهشة رفعت دخل المواطن الى ١٣ألف دولار ووضعتها في المركز الـ ٢٣ ضمن أكبر اقتصاديات العالم ويتوقع نمو الاقتصاد التايواني خلال العام المقبل بمعدل ٤,٦٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي وليس بمقدار ٣,٦٩ بالمئة كما كان يتوقع من قبل. (... وقل الشيء نفسه عن هونج كونج قبل انضمامها للصين عام ١٩٩٧، وسنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا عام ١٩٦٥)!!

... ومصطلح النمور الآسيوية مقتبس من مكانة "النمور" نفسها في الثقافات الآسيوية. فالنمر الآسيوي – غير امتلاكه لصفات قدسية وعلاجية مميزة في هذه الثقافات – يتميز بسرعة حركته ومباغتته للخصوم.. وهذا با لضبط ما فعلته الدول ا لسا بقة كونها باغتت العالم بسرعة نموها وانتقالها لمرحلة التصنيع بطريقة حيرت أساتذة الاقتصاد في الغرب.

ففي علم الاقتصاد الرأسمالي تعد الديمقراطية وتوفر الثروات الطبيعية مطلبا أساسيا للازدهار الاقتصادي.. غير أن ما حدث في الدول السابقة خالف تماما هذا المبدأ كون معظمها تقريبا يعاني من شح في الثروات المعدنية والطبيعية (بل ويعاني بعضها من شح في المياه العذبة مثل سنغافورة التي تستورد مياه الشرب من ماليزيا).. وباستثناء هونج كونج (التي ازدهرت تحت الإدارة البريطانية) خضعت تايوان لفترة طويلة لحكم القائد الثوري شيانج كاي شك – ومازالت تُحكم من قبل الحزب الوطني الذي أسسه.. أما سنغافورة فخضعت طويلا لتوجيهات زعيمها العريق لي كوان يو – الذي كان يتدخل حتى في سياسات الزواج ومكافحة البعوض ونشر الغسيل القذر... غير أن شح الثروات الطبيعية جعل تلك الدول تستثمر في المواطن نفسه (بحيث حققت أيضا أكبر نسبة نمو في التعليم والدخل على مستوى العالم).. ورغم أن أنظمة الحكم فيها خضعت لحكم الفرد لفترة طويلة إلا أنها كانت بمثابة "أنظمة أبوية" وجهت مقدرات البلاد نحو النمو الاقتصادي والصناعي (وليس العسكري أو الثوري غير المنتج – كما حدث في كوبا تحت حكم كاسترو أو العراق تحت حكم صدام حسين).

... وبوجه عام يمكن القول إن النمور الآسيوية تميزت منذ بداياتها الأولى بمظاهر اقتصادية مشتركة لعل أبرزها

١- التركيز على التصنيع والتصدير للدول الثرية – وفي نفس الوقت المحافظة على فائض تجاري مع تلك الدول...

٢- إزالة العقبات التي تمنع استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحقيق مركز متقدم في مفهوم (الحرية الاقتصادية).

٣- خضعت – في بداياتها الأولى – لحكم فردي صالح يملك رؤية واضحة لمستقبل البلاد ومكانتها بين الدول وسعى للتنمية الاقتصادية الحقيقية.

٤- الحرص على الاستثمار في المواطن نفسه ورفع مستواه التعليمي والاقتصادي على وجه الخصوص.

... وكما عملت اليابان (في الماضي) كنموذج يُحتذى لهذه الدول ؛ تقدم "النمور الأربعة" نفسها اليوم أنموذجا يحتذى لنمور آسيوية جديدة كالهند والصين وماليزيا وتايلند... بل يمكن القول إن تنمرها الاقتصادي – إن جاز التعبير – أصبح أنموذجا يمكن رصده في مناطق كثيرة حول العالم (مثل تشيلي في أمريكا اللاتينية، وأيرلندا في أوربا الغربية، واستونيا وسلوفاكيا في شرق أوربا) ونتمنى ان يكون العراق أيضا ضمن الدول الطامحة للتنمر الاقتصادي والاقتداء بالتجارب العالمية الاقتصادية الناجحة وحذو حذوها وإتباع خطواتها بكل علمية ومهنية من اجل أن نتخلص من مرحلة التخبط والفوضى ونبدأ بوضع الخطط الستراتيجية التي اتبعتها تلك الدول وتمكنت من خلالها النجاح في التقدم والتنمية وتوفير حياة كريمة لمواطنيها سيما وان العراق يمتلك الكثير من مقومات التنمية من موارد طبيعية وبشرية والتي لا تمتلكها هذه الدول.

موجة حر.. وموجة كساد اقتصادي!

تغيرت ساعات العمل ليس في دوائر الدولة بل حتى في مشاريع القطاع الخاص وكل الأسواق صاحب ذلك ارتفاع في تكاليف النقل والطاقة وأزمة في الوقود وازدحامات مرورية كما لوحظ انخفاضا لإغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معدلات الإنتاج، إلى جانب تأخر في انجاز المعاملات لينعكس كل ذلك على مجمل الاقتصاد الوطني.

(المدى الاقتصادي) بحثت في أسباب هذا الكساد الذي ما زال مستمراً متزامناً مع شهر رمضان الذي عادة ما يشهد رواجاً في الأسواق ورغم زوال المسبب بنظر بعض الخبراء المتمثل بموجة الحر الشديد التي يشهدها العراق حالياً.

تحقيق/ ليث محمد رضا

خبراء: ارتفاع كلفتي الطاقة والنقل بسبب أزمتي الحر والكهرباء

موجة الحر الشديد:

حالة من الكساد الاقتصادي شهدتها الأسواق المحلية بعد موجة الحر الشديدة التي نعيشها حالياً بعد أن تجاوزت درجات الحرارة حاجز الخمسين درجة مئوية لتقر الحكومة تعطيل الدوام الرسمي في دوائر ومؤسسات الدولة في محافظات وسط وجنوب العراق بضمنها العاصمة بغداد بسبب ارتفاع درجات الحرارة، حيث بررت الحكومة قرارها ذاك بالحفاظ على أرواح المواطنين، وجاء بعد ارتفاع درجات الحرارة في وسط وجنوب العراق بالتزامن مع نقص كبير في الطاقة الكهربائية في المنازل والمرافق العامة.

وقتها دعت وزارة الصحة المواطنين إلى تجنب التعرض لأشعة الشمس والحرارة المفرطة حفاظا على أرواحهم.

وتقضي القوانين بتعطيل الدوام الرسمي عند تجاوز درجات الحرارة الخمسين درجة مئوية لكن هذه المرة الأولى التي يطبق فيها هذا القانون في البلاد.

أعمال معطلة:

صاحب معمل نجارة الأخوين في منطقة الشعب احمد عبد الكريم قال: منذ ارتفاع درجات الحرارة وإنتاج المعمل في تراجع كما ان العمال طلبوا مني الاتفاق على تغيير ساعات العمل الى الليل لكني رفضت لان الكهرباء غير موجودة في الليل ووعدتهم برفع الاجور لكن ثلاثة منهم تركوا العمل رغم ذلك.

فيما أكد صاحب معمل حدادة المنصور في منطقة الشيخ عمر أن الزبائن بدأوا بإحجام الطلب مما جعل العمل شبه معطل.

واتفق معه جلال حميد صاحب محل الكماليات في الكرادة مؤكداً أن اغلب الزبائن أصبحوا لا يخرجون للأسواق حتى بعد الظهيرة بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

وقال العامل محمد سعد انه لم يخرج إلى "المسطر" مركز التشغيل في ساحة الطيران بسبب درجة الحرارة.

فيما أكد المقاول مصطفى علي أن الكثير من مشاريع البناء توقف بسبب ارتفاع أجور عمال البناء التي وصلت الى ٣٥ الف دينار ناهيك عن ارتفاع اغلب الاسعار.

فيما أفاد مواطنون في مناطق مختلفة من بغداد بأن سعر الأمبير الواحد من الكهرباء تجاوز الـ ١٥ الف دينار.

فوائد قوم:

ثمة مهن شهدت رواجاً في ظل موجة الحر كقطاع النقل بمختلف تفاصيله أبرزها سيما سيارات الأجرة التي ازداد ميل المواطنين لاستخدامها فيظل ارتفاع درجات الحرارة.

وقال سائق الأجرة مصطفى محمود: أن عمله أصبح أفضل من السابق في ظل موجة الحر تحديدا.

وأضاف أن ارباحه في اليوم الذي تلا عطلة الحر بلغت ٥٠ الف دينار.

وفيما اتفق عدد من سائقي الاجرة مع محمود، قالت المستهلكة فاطمة خليل انها اصبحت تذهب للسوق الشعبي في منطقتها باستخدام سيارة التكسي رغم قرب السوق بسبب ارتفاع درجات الحرارة ووجود التبريد في سيارة التكسي.

فيما شهدت محال المرطبات هي الاخرى رواجاً بسبب إقبال المواطنين وكان ذلك حال اغلب المقاهي والكازينوهات.

يقول مصطفى علاء وهو احد زبائن مقهى هلا في منطقة حي أور إني اقضي اغلب وقتي في المقهى لأنه مكيف بشكل جيد واستطيع أن اجلس مع أصدقائي مع توفر وسائل الراحة هروباً من الحر الشديد في البيت بعد ان تركت المخبز الذي كنت اعمل به.

مواطنون:

مواطنون قالوا إن أزمة الكهرباء المتفاقمة في ظل الحلول الحكومية الانية هي السبب الأساس في أزمتهم.

وقال الكاسب عباس حسين: إن موجة الحر التي يشهدها العراق تتطلب من الحكومة معالجة ازمة الكهرباء المستمر مشككاً في جدوى تعطيل الدوام الرسمي لأنه لا يقدم حلا للعاملين في القطاع الخاص والأعمال الحرة ناهيك عن ان المعاناة تزداد عند الجلوس بالبيت في ظل عدم توفر وسائل التبريد فدرجات الحرارة العالية أدت الى اصابة الآلاف من المواطنين من جراء ارتفاع درجات الحرارة.

وقالت الموظفة ماجدة احمد: كان على الحكومة ان تعلن اكثر من يوم كعطلة لان موجة الحرارة لم تتوقف لغاية الان،في ظل ازمة التيار الكهربائي التي يشهدها العراق دون اي حلول ناجعة من قبل الحكومة.

وبينت احمد: أن العديد من الموظفين أصبحوا لا يؤدون عملهم كما كان في الشتاء والدائرة التي اعمل بها بدأت تشهد تعطل في انجاز المعاملات.

وقال المهندس محمد جواد: إن تحديد العطلة بهذا الشكل المفاجئ أدى الى مشاكل كبيرة بسبب تعطل انجاز الكثير من المعاملات للمواطنين.

وأضاف جواد: كان ينبغي الإعلان عن يوم العطلة بشكل مبكر أسوة بباقي دول العالم المتقدم وليس بهذا الأسلوب الارتجالي.

فيما قال الطبيب مصطفى يوسف: إن موجة الحر الشديدة التي يشهدها العراق ممكن ان تتصل وتؤثر في موجة الغضب الشعبي على سوء الخدمات وبالتالي ستشكل رافدا سايكلوجياً يفاقم الغضب الشعبي.

الكهرباء هي السبب:

فيما اتفق عدد من المواطنون والخبراء في ان ازمة الكهرباء كانت سبباً أساسيا في تكريس الاثار السلبية على الصعيد الاقتصادي لارتفاع درجات الحرارة.

و اتهمت وزارت الكهرباء على لسان متحدثها مصعب المدرس محافظتي البصرة وذي قار بالتسبب في تراجع تجهيز الطاقة في العاصمة بغداد لتجاوزهم على الحصص الرئيسة للطاقة، ما أدى الى تراجع تجهيز الطاقة في العاصمة بغداد فضلا عن الاستثناءات الموجودة ضمن خطة التوزيع في بغداد لبعض العقد الأمنية، ومحطات الصرف الصحي والمستشفيات ومحطات تحلية المياه"، لافتا إلى ان "ارتفاع درجات الحرارة هو عائق رئيس أمام جهود الوزارة في توفير الطاقة الكهربائية".

ويؤكد الناطق باسم وزارة الكهرباء أن وزارته "بصدد صيانة محطات التحويل وبناء ١٠٠ محطة جديدة"، معترفا بان "الوزارة تقف عاجزة أمام المشاكل المتعلقة بهذه المحطات التي بني معظمها قبل ٢٠٠٣ وأمام التجاوز على الحصص".

مغادرة العملة الصعبة:

احد محاور الأزمة تمثلت في التكاليف التي تحملها المواطنون لتلافي موجة الحر مما دعا لبذل مدخراتهم برأي احد الخبراء كان ابرزها موجة السفر خارج العراق تزامنت مع موجة الحر و التي تتزامن بحسب مكاتب الطيران التي عبّر العاملون فيها عن فرحهم بهذا الرواج في عملهم بينما يؤكد خبراء ضرورة ايجاد مراكز اصطياف داخل العراق للحد من تدفق العملة الصعبة نحو الخارج مما يرهق الاقتصاد الوطني.

وقال مدير مكتب الهدى للسفر عدنان الماجد أن تركيا سجلت أعلى معدلات العراقيين السائحين في دول الجوار معللا ذلك بالحرارة ونسبة الرطوبة المرتفعة واستمرار انقطاع التيار الكهربائي وتزامن العطلة الصيفية مع شهر رمضان،إضافة الى ان تركيا بلد آمن سيما وان الدول العربية التي كان يسافر لها العراقيون في الأعوام السابقة تشهد اضطرابات سياسية جعلت السائح يحجم عن الذهاب لها ناهيك عن الأمان والتطور الكبيرين اللذين يعدان سمة أساسية لتركيا.

الخبراء:

قال الخبير الصناعي علي الفكيكي: اثر ارتفاع درجات الحرارة ادى الى اثار متعددة منها ارتفاع كلف النقل وكلف الطاقة و المحروقات.

والأثر الأكبر كان على حركة رجال الاعمال من مستثمرين ورأينا تباطؤ في اتخاذ القرارات الاستثمارية ونحن كمركز دراسات لخدمات المستثمرين سجلنا توقفا شبه كامل في اقدام رجال الاعمال على خدماتنا الاستشارية لرجل العمال وعند التحليل تبين ان الارتفاع الكبر في درجات الحرارة كان له الاثر الاكبر في ذلك فضلا عن ارتفاع نسب المغادرة مما ولد كساداً في الاسواق اقل نشاطاً من سابق الاعوام الرمضانية.

فيما قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص: ثمة انعكاس مباشر لارتفاع درجات الحرارة كما ادى الى تقليص ساعات الدوام الرسمي ساعات مما اثر بشكل مباشر على مجمل النشاط الاقتصادي لانه سبب تعطيل انجاز المعاملات في المؤسسات الرسمية مع تراجع اداء المنتسبين في الدوائر الرسمية وهذه ظاهرة عراقية بامتياز لاننا لسنا البلد الوحيد الذي ترتفع فيه درجات الحرارة ولذلك تصبح قضية الكهرباء والسبب ارتفاع درجات الحرارة هو ازمة الكهرباء.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور سالم البياتي: في ظل النقص في موارد الطاقة ووجود اشكالية في توفير بعض الاحتياجات كالوقود مع ارتفاع كلف صيانة الأجهزة مع عدم وجود وسائل ذات مواصفات وجودة فضلاً عن وجود الازدحامات المفتعلة والمسببة.

وهذه العوامل كرست الأثر الاقتصادي لموجة ارتفاع درجات الحرارة.

وانعكس هذا على مستوى اداء العامل كنواة للعملية الإنتاجية والكثير من المواطنين اعتمدوا على مدخراتهم في سد الاحتياجات لمواجهة موجة الحرارة مع ارتفاع اسعار اغلب السلع والمواد والخدمات وكل هذه الاسباب بتأشيرات متناظرة ادت الى تأثير الاقتصاد الوطني سيما الافراد من ذوي الدخل المحدود.

لهذا نجد الوقوف على طابور البانزين الذي يعد جزءاً من ضياع الوقت الذي يعد عنصراً انتاجياً واعتقد في هذا الاتجاه ان موجة الحرارة الاكبر على مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فيما قال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري: ارتفاع درجات الحرارة ينعكس على نشاط الفرد بالتالي يؤدي الى تقصير في العمل.

وان عطلة اليوم الواحد التي منحتها الحكومة للموظفين كانت مهمة لان الارتفاع انعكس على نشاطهم واعطاء عطلة في هكذا مناسبة افضل بكثير من إعطاءها في مناسبات أخرى اقل أهمية.

وأضاف الصوري: أن بعض الدول الاوربية التي تعد حرارتها اقل من العراق بكثير تنمح عطلة صيفية في كل عام تصل الى مدة شهر.

أزمة وقود:

أزمة وقود أطلت من جديد لتعزز اجواء الكساد بطوابير السيارات التي تنتظر دورها للتزود امام المحطات، حيث اكدت وزارة النفط في اول ايام الأزمة ان معدل استهلاك المحروقات وصل الى نسب قياسية لم يشهدها العراق من قبل.

وقال وكيل وزارة النفط لشؤون التوزيع معتصم اكرم: إن الوزارة قامت بضخ نحو ٥٠ مليون لتر من مادة البنزين، ومثلها لوقود الكاز.

وارجع اكرم الازمة الحالية الى النقص في الطاقة الكهربائية، والارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة التي وصلت الى ٥٢ درجة مئوية، الامر الذي رفع الطلب على استهلاك الوقود الى هذه المستويات.

و اكد ان الزيادة التي حصلت في معدلات استهلاك الوقود، تحصل للمرة الاولى في العراق.

الأوراق المالية:

فيما قال رئيس هيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي: الامر ليس واضحاً انعكاسه على مستوى الاوراق المالية لغاية الان اسلوب التعامل في الاوراق يعطي المردود لفترة اشهر السابقة وبالتالي فأن اثارها الفترة ستظهر بعد ثلاثة اشهر تقريباً او اكثر في المشاريع الصناعية والخدمية.

في العيد!

ويتوقع بعض الخبراء ان يستمر الكساد لغاية انتهاء النصف الاول من شهر رمضان عندما سيبدأ المواطنون بالتسوق استعدادا لاستقبال العيد فيما لم يخف عدد من التجار تخوفهم من خسائر جديدة ستلحق بهم اذا ما احجم المواطنون عن اقتناء السلع في العيد كما فعلوا في رمضان الحالي الذي اختلف وضع السوق به عن سائر الأعوام.

مهن تنتعش وأخرى تنزوي بسبب الحر الشديد

مواطنون: أزمة الكهرباء سبب في الكساد الاقتصادي

وزير السياحة والآثار لـ "المدى الاقتصادي":

الضرورة تتجه إلى قانون لحقيبة وزارية للسياحة

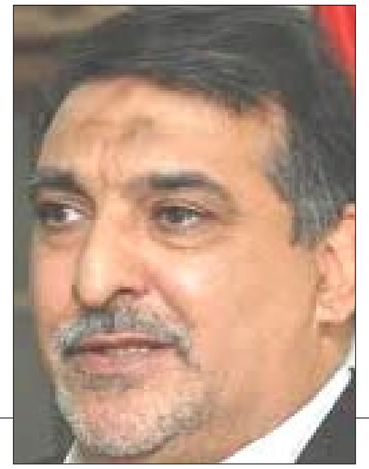

يعد قطاع السياحة مع شقيقه الآثار من الركائز الأساسية التي يعول عليها للنهوض بالإقتصاد الوطني وتحريره من الوثنية النفطية.

"المدى الاقتصادي" حاورت وزير السياحة والآثار الدكتور لواء سميسم عن عمل الوزارة وتوجهاتها وأسباب التراجع في هذين القطاعين.

حوار/ المدى الاقتصادي

*** كيف تقيمون الواقع السياحي في العراق وما مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؟**

– القطاع السياحي مهم على المستوى الاقتصادي وقد تنبهت له بعض الدول التي كانت تعتبر السياحة امراً ثانوياً في سياستها العامة لكنه في الوقت الحاضر تنبهت والدليل على ذلك بريطانيا التي اسست وزارة للسياحة مما يدل على ان هذا القطاع بدأ يحتل مكانة مهمة على مستوى العالم ككل، و في العراق ثمة تخلف في قطاع السياحة حيث لم تكن من وزارة ولكن أنشئت بعد ٢٠٠٣ واستمرت لغاية ٢٠١٠/١٢/٢١ حيث تم تحويلها الى وزارة والان نحن بصدد اصدار قانونها الذي جرت القراءة الأولى والثانية وبقي الأمر على التصويت لتصبح وزارة ذا حقيبة.

وقطاع السياحة في العراق يحتاج الى كثير من العوامل للنهوض اولها تهيئة الكادر المتخصص، اذ اننا نعاني من تخلف سياحي مقصود سواء في ظل النظام السابق او في ظل الفترة الحالية، حيث تم اعتبار القطاع السياحي امرا ثانوياً وليس أساسياً على المستوى الاقتصادي، ونحن نعمل بهذا الاتجاه مع منظمة السياحة العالمية لتأهيل وتدريب وتطوير الكوادر السياحية العاملة في العراق.

أما المحور الثاني في القطاع السياحي فهو البنى التحتية المتمثلة بالفنادق والمنتجعات السياحية والمواصلات والتسهيلات المصرفية ولغاية الان نحن نعاني من هذا الامر لكننا بدأنا بهذا الاتجاه والان لدينا فنادق درجة اولى سوف تؤهل بمواصفات عالمية وننتظر تسلمها من وزارة الخارجية باعتبارها كانت مهيأة لاستقبال وفود القمة العربية.

والوزارة بلا قانون ولا صلاحيات وهي وزارة مقيدة دون امكانيات واهم شيء في السياحة فيما يتعلق بالتعاون مع الخارج هو قضية الترويج والاعلام السياحي لقصور في امكانية الوزارة ولعدم وجود قانون لم يكن من دور اعلامي واضح للعراق بل دور خجول لا يتناسب مع ما يتمتع به العراق من مقاسم سياحية، نحتاج الى مشاركة في معارض كبيرة كمعرض لندن ومعرض برلين ومعرض موسكو ومعرض دبي وتكون المشاركة باسم وزارة السياحة والآثار والان توجد مشاركات متواضعة لبعض الشركات لاتعطي الصورة الحقيقية للسياحة في العراق وهذه المحاور الثلاثة تمثل هواجسنا التي سنتحرك عليها فيما لو انجز قانون الوزارة بشكل متوازٍ مع اعطاء الاسبقية للبنى التحتية باعتبار العراق بلدا جاذبا للسياحة.

وأنشأت الوزارة في ٢٠١٠/١٢/٢١ حيث لم تعد "وزارة دولة" وبدون وجود قانون فأن الإمكانية المادية للوزارة هي شبه معدومة، فالمشاركة في معارض سياحية كبرى لابراز الوجه الناصع للعراق يحتاج الى امكانية كبيرة لم توفر لغاية الان ونحن زرنا بعض البلدان واطلعنا على المعارض في برلين ولندن، حيث ان العراق معروف بتنوعه الاثني والجغرافي والفلكلوري فباقي البلدان تنقل الى المعارض تراثها الفلكلوري والثقافي ونحن لدينا تنوع غني من الشمال الى الجنوب الامر الذي يمكن عرضه ولدينا من الحضارات ما لا يمتلكه اي بلد اخر ومن الممكن ان توظف في معارض وتكون عناصر جذب سياحي، كما ان المحميات الطبيعية يمكن ان تكون عامل جذب سياحي مثل الاهوار التي قد تكون ذا خصوصية سيما في المنطقة لا يوجد مثلها الا في العراق.

*** ماذا بشأن فك الارتباط مع وزارة الثقافة وتداخل الصلاحيات في هذا الاتجاه؟**

– أكيد يوجد تداخل مع وزارة الثقافة لان وزارتنا مسؤولة عن قطاعين هما قطاعي السياحة والآثار فالارتباط الاداري والمالي عن طريق وزارة الثقافة اما الاشراف الفني فهو من مسؤولية وزارة السياحة والآثار وهما قطاعان مهمان جداً ويحتاج الى وزارة خاصة بهما بعيداً عن الالحاق بوزارات اخرى كوزارة الثقافة التي تضم عددا كبيرا من الدوائر فنحتاج الى وزارة تخصصية، والعديد من البلدان سبقتنا في هذا المجال كالاردن وفلسطين والسعودية العربية تمتلك وزارت للسياحة والآثار لاهمية هذين القطاعين وانا كوزير سياحة احتاج الى تطوير المواقع الاثارية وتطوير دار المخطوطات وهذه كلها تعد مكامن وعوامل جذب سياحي كما نحتاج لتطوير قطاع المتاحف الذي يعد مهماً لجذب السياح في العالم ككل والان تذهب لاي مدينة اول ما يجذب نظرك هو متحفها وينبغي ان تحصل توأمة بين السياحة والآثار لانهما قطاعان متشابكان وتوجد دول كبيرة سبقتنا في هذا الموضوع ففي مصر بعد ثورة ٢٥ فبراير تم انشاء وزارة للآثار، نعتقد في حال اقرار قانون الوزارة ان السياحة ستكون شريانا اساسيا للاقتصاد العراقي الاحادي الجانب وقطاع السياحة كان قطاعا مهملا وينظر له نظرة ثانوية لكن من يدخل ويطلع على تجارب الاخرين يرى لو ان بعض الدول لديها من المكامن السياحية ما لدى العراق لكانت اعتبرت السياحة الوزارة السيادية الاولى والان هذا موجود في ايطاليا وفي اسبانيا وهي دول مهمة وصناعية وجزء من الاتحاد الاوربي ناهيك عن الدول التي تعتمد على السياحة كتونس ومصر ولبنان ومن خلال الاطلاع على تجارب الاخرين نضجت لدينا قناعة بضرورة وجود وزارة.

*** ما أهمية قانون وزارة السياحة؟**

– القانون الآن بانتظار التصويت وهو ضروري لتوسيع عمل الوزارة الذي يقتصر الان على قسم سياحة او مفتشية اثار واثارنا في العراق لاتقل عن ٤٠٠ موقع اثري في كل وزارة وفي الناصرية فقط ١٦٠٠ موقع اثري فكيف يتم حصر الموضوع في مفتشية، لدينا نقص في الكوادر سيما على مستوى الحراسة والان يشاع ان آثارنا معرضة للنهب لان امكانية وزارة غير موجودة وهذا كله انعكس على قطاع السياحة والآثار كما نفتقر للمتاحف والمتحف الوطني الان نعمل على تأهيله وسنقوم بافتتاحه قريباً لكن مع كبر المتحف العراقي لدينا بحدود نصف مليون قطعة اثرية ليس لها مكان للعرض في هذا المتحف لذلك الوزارة ارتأت منذ ٢٠٠٦ العمل على مشروع المتحف العراقي الكبير الذي يقام على ارض مطار المثنى سابقاً والان المشروع في مرحلة اعداد التصاميم وهذا المشروع اذا ما اكتمل فسوف يكون مشروعا متكاملا وممكن ان يستوعب كل المعروضات العراقية من التحف وهذه احدى مشاكلنا مع عدم اقرار القانون ونأمل من خلال صحيفتكم الموقرة ان تكون دعوة للبرلمان الى اقرار هذا القانون الذي نحتاجه في عملنا وتكامل إمكانياتنا المادية سيما في ملف متابعة الآثار العراقية المنتشرة في الخارج الامر الذي يحتاج امكانية كبيرة على مستوى الوزارة وتوجه على مستوى الحكومة فنحتاج الى تخصيص مكاتب محامات من متخصصين في القانون الدولي لمتابعة آثارنا المنتشرة في كل انحاء العالم تقريبا بما فيها اسرائيل وهذه كلها تحتاج الى امكانية وزارة بل امكانية دولة وعمل متكامل مع الخارجية والداخلية والانتربول.

*** يزخر العراق بالعديد من الموقع الدينية التي تمثل قاعدة صلبة للسياحة الدينية فما هي إجراءات الوزارة لتفعيلها؟**

– نحن نتعامل مع السياحة الدينية بإطار أنساني دون تمييز بين الاديان او الطوائف او المذاهب وفي الوقت الحاضر لدينا دعوة للفاتيكان لزيارة البابا بندكت السادس عشر الى اور التي تعد المرحلة الاولى في الحج التي تنتهي بكنيسة القيامة في القدس ونحن بصدد الذهاب الى الفاتيكان والتباحث من اجل تهيئة هذا الامر وسوف تقوم الوزارة بإرسال وفد كبير مؤلف رئاسة الوزراء ومحافظة الناصرية في سبيل فتح هذا الباب كما تمت مفاتحة الوقفين السني والمسيحي لتحديد اماكن ودور عبادة ومراقد صالحين حتى تكون مراكز سياحية جذابة حيث تم تحديد خطة ترويجية لتلك المعالم، ويصاحب هذه الخطوة بعض الصعوبات الامنية التي قد تتعارض مع التوجه الجديد لسياحية الاثرية و الدينية على حد السواء لكننا نعتقد ان هذا المطب زائل من خلال التحسن الايجابي للاوضاع الامنية.

في حال وجود قصور في قطاع السياحة كغيره لابد من وجود مرجع يعالج الخلل فلا يجوز مثلاً في مدينة يأمها ملايين الزوار كالنجف تدار سياحياً من قبل شعبة تقوم بكل الاجراءات الرقابية والمتابعة والاشراف، وثمة قصور في السياحة الدينية ليست بمستوى المطوح لانها تعد العمود الفقري للسياحة بشكل عام.

ولدينا أنواع اخرى من السياحة كالسياحة الاقريوز والسياحة البيئية والسياحة العلاجية وحتى سياحة الصحراء وهناك دول قائمة على سياحتها قائمة مثل صحراء كناميبيا والعراق يمتلك كل انواع السياحة لكنها تحتاج الى استغلال وتخطيط وتأهيل كوادر وارادة ذات امكانية وتم وضع خطط اولية وهي بحاجة الى اقرار قانون للبدء بهذه الخطط وينبغي ان تكون هناك في حرية حركة الوزارة لكي تسيطر على قطاع هذا القطاع الكبير.

> لدينا أنواع اخرى من السياحة، كالسياحة الاقريوز والسياحة البيئية والسياحة العلاجية وحتى سياحة الصحراء

***هل من إجراءات للتنقيب عن الآثار وهل لكم دور في البحث عنها؟**

– البحث عن الاثار من الامور الرئيسية في عمل هيئة الاثار فلدينا التنقيبات والمتاحف ودار المخطوطات ودار الصيانة الاثرية وهي تنقيبات مهمة جداً لانها ترفد المتاحف حيث انها تعطي معلومات جديدة عن كل تنقيب اثري والتي يمكن ان تغير احدى المعلومات التاريخية التي سادت لمئات السنين وعلى سبيل المثال عند تجفيف الاثار ظهرت اثار تعود الى العهد الساساني وهذا دحض القول بأن الخليج العربي يمتد الى جنوب العراق لكن وجود هذه المعلومة بوجود اثار ومدن اكد ان المنطقة كانت في السابق ارض يابسة، وفي الوقت الحاضر لدينا تسع بعثات تنقيب انقاذية داخل الاهوار لان هذه المناطق سيتم غمرها ضمن خطة انعاش الاهوار وحيث تقوم الوزارة بعمليات تنقيب فيها ولديها فرقة تنقيبية في هور الدلج والتي وصلت الى حدود الـ ٣٠ بعثة سنوات ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ومن خلال الزيارة الى المانية تم الاتفاق مع الجانب الالماني على ارسال بعثتين تنقيبيتين من المانية بالاضافة الى وجود بعثات اخرى الى اربيل الناصرية و الموصل وهي تعمل باشراف ومشاركة المديرية العامة للتنقيب و يشارك فيها عدد من علماء الاثار الأوربيين مع علماء اثار عراقيين وثمة وجود بعثات مشتركة والآثاري العراقية حيث انها يجب ان يحتك بالآثار الاجنبية بسبب مانعانيه من القصور الكبير في الخبرة الاثارية تعثر في سياسات النظام السابق.

*** هل من خطة أو استراتيجية للوزارة باتجاه تفعيل السياحة الترفيهية؟**

– السياحة الترفيهية لابد منها في كل منتجع سياحي فالسياحة الدينية تحتاج الى ان يكون معها منتج سياحي ترفيهي كجزء من البنى التحتية لها وهكذا بالنسبة للسياحة الاثرية فنحن لا نحتاج لمدن الالعاب فقط في المدن كمراكز ترفيه بل نحتاجها في كل مكان والعراق يكاد يخلو من هكذا منتجعات في عموم المحافظات حيث لا تمتلك الحد الادنى من مدن الالعاب الموجودة في بلدان اخرى، والوزارة تطمح لايجاد مدن ترفيه كـ (درزني لاند) سيما في مراكز الجذب السياحي وهذا الموضوع بحاجة الى ان يمنح لشركات متخصصة وكمرحلة اولى نحتاج في الناصرية وبابل والانبار وكربلاء والنجف والموصل ويعد هذا الامر ضمن خطط الوزارة والنشاط الاستثماري لها بعيداً عن منافسة للقطاع الخاص.

*** هل وزارتكم مشمولة بالترشيق الوزاري، وهل انتم مع أبقائها حقيبة كاملة أو تكون وزارة دولة؟**

– الآن توجد قناعة بعدم ترشيق وزارتنا لان السياحة امر ضروري في جميع البلدان التي تتسابق نحو التطور، ويعد العراق بلداً سياحياً من الدرجة الاولى سيما السياحة الدينية والتي تعد سياحة مستدامة ولاتحدد بموسم معين، ونتمنى ان يكون دور الصحافة الاقتصادية دوراً تبصيرياً لتبيان اهمية القطاع السياحي وكيف ان بعض الدول التي هي اقل من العراق من حيث المقاصد السياحية انشأت وزارة سياحة بما فيها فلسطين فكيف يقوم العراق بقطع هذا الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي؟.

*** هل الموازنة الاستثمارية المحددة لقطاع السياحة ملبية للحاجة؟**

– الان ليس لدينا تخصيص لكن طلبنا موازنة بالقدر الذي يمكننا لأداء الحد الادنى من واجباتنا لأنها تعني وجود عجز كبير في الموازنة الامر الذي يثقل كاهل الوزارة.

نتـداول بيـن أيدينـا الأوراق النقديـة ولم يسـأل أحدنـا متـى بـدأ التعامل بـالأوراق النقدية؟ وكيف كانت تسير التعاملات بين الدول قبل هذا؟

كيف تحول العالم للأوراق النقدية؟

إيمان محسن جاسم

لقد بدأ نشوء النقود الورقية في أوربا في القرن السابع عشر فنظرا للمخاطر التي يتعرض لها التجار من حمل كميات كبيرة من المعدن النفيس فقد عمد هؤلاء إلى إيداع ما لديهم من ذهب أو فضة لدى الصياغة للاحتفاظ بها لديهم حيث أنهم وحدهم هم الذين يملكون خزائن حديدية وكان الصائغ يعطي للمودع ورقة في شكل إيصال أو شهادة أو تعهد يتعهد فيه برد ما أودع لديه من ذهب بمجرد طلبه.

ولقد حدث تطوراً أخير يتمثل في أن الذي أصبح يتسلم الذهب ويصدر الإيصالات البنوك لا الصاغة ولعل أول محاولة حقيقية لإصدار نقود بنكنوت تمت في السويد عام ١٨٥٦، وكانت النقود الورقية التي تصدرها مختلف البنوك والتي سميت لهذا السبب بنكنوت، ولقد كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة في بادئ الأمر ولكن منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر أصبحت هذه النقود الورقية غير قابلة للتحويل.

نعني بالنقود الورقية القابلة للتحويل تلك الورقة التي يصدرها أحد البنوك يتعهد فيها بأن يرد إلى حاملها بمجرد طلبه في شكل عملة ذهبية القيمة المحددة المكتوبة على الورقة، وهناك صور ثلاث لقابلية النقود الورقية للتحويل إلى ذهب، أولها قاعدة المسكوكات الذهبية فمن حق أي فرد حمل ورقة نقدية مهما كانت قيمتها في أن يحولها من البنك الذي أصدرها في أي وقت يشاء وبمجرد طلبه إلى مسكوكات ذهبية بقدر القيمة التي صدرت بها الورقة، وهكذا وفقاً لهذه القاعدة كانت تتداول إلى جانب الذهب أنواع أخرى من النقود كأوراق البنكنوت ولكن الذهب وحده هو الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة، الثانية هي قاعدة السبائك الذهبية وهذه القاعدة تختفي المسكوكات الذهبية عن التداول ولكن النقود تظل مرتبطة بالذهب فأوراق البنكنوت أصبح لا يجوز تحويلها إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وإنما فقط في شكل سبائك ذهبية كاملة لا يقل وزن السبيكة عن وزن معين يحدده القانون ويبلغ عدة كيلوغرامات فإنكلترا حددت وزن السبيكة الذهبية بأربعمائة أوقية ثمنها ما يقرب من ألف وسبعمائة وخمسة عشر ألف جنيه إسترليني.

القاعدة الثالثة هي الصرف الذهبي وهي تعني اتباع قاعدة الذهب بطريقة غير مباشرة وذات طابع دولي، فوفقاً لهذه القاعدة ترتبط العملة الوطنية بالذهب عن طريق غير مباشر عن طريق عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، فالسلطات النقدية وأن لم تلتزم بتحويل أوراق البنكنوت التي تصدرها إلى ذهب فإنها تكون ملزمة بتحويلها إلى عملات أجنبية أو أوراق أجنبية يمكن تحويلها في بلدها الأصلي إلى ذهب. وهذه القاعدة تساعد الدولة التي تتبعها على توظيف قدر كبير من الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي تمتلكه في السوق المالية لدولة هذا النقد وهذا يحقق لها فائدة تسهم في التخفيف من عبء قاعدة الذهب.

لكن رغم المزايا التي تحققها قاعدة الصرف الذهبي للدول التي تتبعها فإنها تحمل في طياتها خطورة كبيرة تتمثل في احتمال تعرض دول النقد الأجنبي لصعوبات نقدية تؤثر في قيمة عملتها أو تجبرها على الخروج على قاعدة الذهب وهو ما حدث فعلا لبريطانيا وانهيار النقد العالمي عام ١٩٣١ إذ اضطرت بريطانيا تحت ضغط سحب الدول الأخرى لاحتياطياتها من الإسترليني المودعة لديها وتحويله إلى ذهب مع عدم كفاية كمية الذهب الموجودة لديها لمواجهة طلبات السحب هذه إلى وقف تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب والخروج من قاعدة الذهب مما أدى لانخفاض قيمة الجنيه مقارنة بالدولار والعملات الأخرى بحوالي ٣٠٪ مما سبب خسارة كبيرة للدول التي كانت ما تزال تحتفظ بجزء من احتياطياتها في شكل الجنيه الإسترليني.

وبالتالي فإن قاعدة الذهب بدأت تواجه المشاكل منذ الحرب العالمية الأولى وأخذت تنهار وهناك عدة أسباب ساعدت على انهيارها أهمها اتجاه عدد من الدول الكبرى مثل انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع القيود والعراقيل في وجه التجارة الدولية وذلك بهدف تقوية مركزها الاقتصادي على حساب بقية الدول. المشكلة الثانية تمثلت بسوء توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة وذلك نتيجة للحرب العالمية الأولى إذ أدت تلك الحرب إلى تركيز الجانب الأكبر من الاحتياطات الذهبية القائمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حيث دلت الإحصائيات في عام ١٩٣١ على أن ثلاثة أخماس ذهب العالم كانت موجودة في الولايات المتحدة وفرنسا بينما نجد دولا أخرى مثل ألمانيا قد قضي على احتياطاتها من الذهب لأنها دفعت من رصيدها الذهبي تعويضاً للحلفاء. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة أقدمت الحكومات في كثير من الدول على تقيد حركات الذهب منها وإليها للمحافظة على ما بقي من احتياطي لديها.

الجانب الثالث يتمثل بعدم ملائمة قاعدة الذهب لظروف التوسع النقدي الذي تطلبه علاج الكساد الكبير الذي صاحب الأزمة العالمية الكبرى، مع قصور الإنتاج العالمي من الذهب عن مقابلة الطلب عليه للأغراض النقدية وغير النقدية وهذا القصور يتزايد باستمرار ويرجح ذلك لنمو حجم المبادلات المحلية والدولية.

وقد أدت الأسباب مجتمعة إلى سقوط قاعدة الذهب وانتهاء العمل بها نهائياً وبداية عصر النقود الورقية غير القابلة للتحويل وهي نقود ورقية انفصلت العلاقة بينها وبين ما كانت تساويه من ذهب أي أن البنك الذي أصدر هذه الأوراق أصبح غير ملتزم بتحويلها إلى ذهب أو حتى إلى عملة أجنبية أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب وتركت الدولة فرض السعر القانوني لأوراق البنكنوت.

وفرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت قد حرم الأفراد من تحويل البنكنوت إلى ذهب وفقدت أوراق البنكنوت كل صلة لها بالذهب الذي كان أصل وجودها وأصبح النقد الورقي يتمتع بقوة إبراء مستمدة من القانون الذي تصدره الدولة ولم يفقد الجمهور ثقته فيه وظل يحتفظ بقبول عام في التداول من جميع أفراد المجتمع.

وعلينا أن نقول بأن نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل يمثل درجة أرقى في سلم التطور النقدي. وأن جميع النقود الورقية هذه أصدرت بقدر كبير من الهيبة والنفوذ كما لو كانت من ذهب خالص أو فضة. وتختلف قيمة كل عملة حسب البلد الذي يصدرها وقوة اقتصاده، والمعروف حاليا في العالم الدولار الأمريكي واليورو كعملات نقدية قوية تستأثر بقوة في الأسواق العالمية.

هل الربيع العربي لحظة من لحظات عام 1989، يا ترى؟ لقد أعاد انهيار الشيوعية تكوين أوروبا الشرقية سياسياً و اقتصادياً معاً، حين برز اقتصاد السوق النشيط من دبش التخطيط المركزي. و يؤكد المتفائلون أن الانتقالات الديمقراطية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا يمكنها أن تحوّل اقتصاد المنطقة الرث. فبلدان مثل مصر و تونس ليس عليها أن تبني نظاما رأسماليا من لا شيء. لكن اقتصاديهما اللذين تهيمن عليهما الدولة يحتاجان لفحص دقيق، مماثل في طبيعته ـ إن لم يكن في وزنه ـ لذاك الذي في أوروبا الشرقية. و للأسف الشديد، و مع كون المهمة أصغر، فإن هناك أسباباً عديدة وراء إمكانية أن تكون أصعب كثيراً.

ترجمة / عادل العامل

اقتصادات الربيع العربي

فعلى خلاف أوروبا الشرقية، هناك في جميع البلدان العربية (التي لديها ثروة نفطية و التي ليس لديها ثروة نفطية) اقتصادات رأسمالية، حيث تقوم الأسعار و المشروع الخاص بدور كبير. و لو أنها رأسمالية بطرياركية مشوّهة، تميزها الدولة المهيمنة، و الاحتكارات الكليبتوكراتية kleptocratic، و التنظيم الشديد الوطأة، و الاعانات المالية الهائلة. وهو ما غذّى الفساد، و عرقل النمو، و ترك ملايين الأشخاص من دون عمل. و تمنح أسعار النفط العالية الاقتصادات النفطية ما تواجه به الشعور بعدم الرضا عن طريق الهبات السخية. أما البلدان التي ليست لديها مثل هذه الثروة، فتواجه فوضى مالية متنامية.

ولنأخذ مصر، مثلاً. فهناك، خارج مجال الزراعة، أكثر من ٤٠ ٪ من الاقتصاد في أيدي الدولة، مع قطعة ضخمة منه تحت سيطرة الجيش. و المزارع الخاصة مختومة بشريط أحمر. و الإعانات المالية، التي تساوي تقريباً ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي، تضخصع الميزانية. و النتيجة هي أن مصر تواجه سحقاً مالياً بالإضافة إلى حاجة عاجلة لتفحص أنموذجها الاقتصادي تفحصاً دقيقاً.

و يحتل أعلى قائمة ما ينبغي القيام به في هذا الإطار إصلاح الإعانات المالية، بحيث تكون حسنات الحكومة مقتصرة على المحتاجين. و تأتي بعده مجموعة من الإجراءات المطلوبة لرعاية المشروع الخاص: تحطيم الاحتكارات، و خفيض حجم هيمنة الدولة و إعادة صياغة التنظيمات بحيث تدعم المنافسة بدلا من التضييق عليها. و يبدو ذلك شبيهاً بنسخة مهزولة من أجندة انتقال ما بعد الشيوعية، حيث تشكل الخصخصة و خلق أسواق تنافسية أولويات أيضاً. و لسوء الحظ، فإن الشرق الأوسط يواجه مشكلتين كبيرتين لم تكن أوروبا الشرقية تواجهها.

أولاً، كان لانتقال أوروبا الشرقية هدف واضح: عضوية الاتحاد الأوروبي. و وفقاً لكل صعوبات الاتحاد الأوروبي الراهنة، فإنه وفّر حافزاً سياسياً قوياً و مخططاً مفصلاً للإصلاح معاً. أما اقتصادات الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، فليست لديها ما يهديها على هذا النحو. و الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ليس خياراً. فبالرغم من أن السياسيين الأوروبيين يتحدثون عن شراكات أعمق مع البلدان الناهضة، فإنهم ما يزالون يرفضون التقليل من حواجز التجارة ذات الشأن، مثل تلك التي على صادرات المزارع. ثانياً، إن الميل إلى الاصلاح أضعف إلى حد بعيد. فالأوروبيون الشرقيون أرادوا الحرية الاقتصادية إلى جنب الديمقراطية. أما في الشرق الأوسط، فالغضب الشعبي على الفساد و البطالة المرتفعة لم يتحول إلى مطالب من أجل إصلاح اقتصادي بالجملة. على النقيض تماماً. ففي مصر وسّعت الحكومة الانتقالية الإعانات المالية و زادت من الاستخدام في مزارع الدولة. و تتّسم البلبلة الاقتصادية بسمعة بائسة، بفضل إصلاحات في وقت مبكر من هذا العقد تدفقت ثمارها بشكل كبير على أصحاب الشأن. و الحقيقة، أن الرغبة في الانتقام من القطط السمان ساعد في جلب الحشود إلى ساحة التحرير.

و هكذا فإن الانتقال الاقتصادي للشرق الأوسط يمكن أن يكون أكثر انطواءً على العثرات من انتقال أوروبا الشرقية (الذي كان نفسه مساراً وعراً أحياناً). و لا بد لستراتيجية الغرب في المساعدة أن تتغير وفقاً لذلك. فحتى الآن ظل التركيز على المساعدة المالية: فقد قدمت الولايات المتحدة لمصر تسهيلات في الديون، و أقرضها صندوق النقد الدولي نقداً مع القليل من الأمور الملحقة. و ذلك أمر يشتري الوقت لكنه لا يرقى إلى الإصلاح. و مستقبلاً، ينبغي أن تُصبح المساعدة أكثر مشروطيةً، و تستهدف إعانة المشروع الخاص. و الأكثر أهميةً من النقد ستكون رغبة الغرب في توفير تجارة حرة و دمج حقيقي بالمصلحين و منفذي الديمقراطية الحقيقيين.

عن / The Economist

أكاديميون: آثار بيئية واقتصادية خطيرة جراء الزحف العمراني على المساحات الخضراء

يرى عدد من الاكاديميين والخبراء الاقتصاديين ان الزيادة السكانية المتوقعة في العراق خلال السنوات المقبلة وارتفاع متوسط عمر الانسان،والتي ادت الى ظاهرة الازدحام السكاني في المدن الكبرى في البلاد وخاصة في بغداد العاصمة، والتي ترافقها بلا شك زيادة أعمال المواطنين وافتتاح المصانع والورش وغير ذلك، الامر الذي يؤدي بلا شك الى آثار بيئية واقتصادية خطيرة على الانسان والبيئة في آن واحد.

بغداد / علي الكاتب

وقالت الدكتورة منى الموسوي الاكاديمية في جامعة بغداد ان زيادة سكان العالم بوتائر متسارعة، نتيجة لزيادة المواليد وارتفاع متوسط عمر الانسان، أدت الى نشوء ظاهرة الازدحام السكاني في المدن الكبرى ومنها مدينة بغداد، اذ تشير التقديرات الى تجاوز نفوس المدينة ال(٦) ملايين نسمة، مما ادى الى ارتفاع مستوى الكثافة السكانية في وحدة المساحة، ومن ثم قيام السكان بايجاد مساحات اخرى للسكن فيها او اقامة المشاريع المتنوعة من تجارية وصناعية وخدمية.

وأضافت وبسبب ذلك توسعت المدينة على حساب المساحات الخضراء التي كان مخطط لها ان تبقى خضراء لتحقيق التوازن البيئي وتخفيض مستوى التلوث وتحقيق التوازن الاقتصادي والمحافظة على مستوى مناسب من الانتاج الغذائي، ولقد تمثل تمدد مدينة بغداد بالزحف العمراني المنظم وغير المنظم (العشوائي) الذي تجاوز على المساحات الخضراء،وبالتالي تسبب بمشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية وامنية خطيرة.

وأشارت الى حصة الفرد الواحد من المساحة الخضراء في بغداد تبلغ حوالي (٠,٤٩) متر مربع، وهي نسبة ضئيلة جدا اذا ماقورنت بمثيلتها من المدن الأوروبية كعاصمة بريطانيا لندن حيث قدر نصيب الفرد الواحد من المساحات الخضراء بحوالي (٢٣) مترا مربعا، و الولايات الأميركية التي قدرت بحوالي (٤٦) مترا مربعا.

ولفتت الى ان من ضمن التحديات الخطيرة التي يشهدها القرن الحادي والعشرون ظاهرة ازدحام السكان، حيث تركز اكثر من نصف سكان العالم في المدن، وقد بلغت نسبة السكان الذي يقطنون المدن في الدول المجاورة بنحو (٥٥٪) من اجمالي العدد السكاني الكلي، كما كان من المتوقع ان تبلغ النسبة مايقدر بـ (٦٠٪) في عام ٢٠٢٠، ومدينة بغداد ليست بمنأى عن تلك التحديات، اذ شهدت ارتفاعا في معدلات النمو السكاني تجاوزت معدلاته الـ (٣٪) ولذلك أسباب متعددة، منها ما يتعلق بارتفاع نسبة المواليد الجدد، ومنها ما يتعلق بتيارات الهجرة الوافدة من ريف ومدن العراق، ووجود قصور في برامج التنمية الاقتصادية المتوازنة، وتوفير فرص العمل في العاصمة مقارنة بغيرها من المدن الأخرى، ورغبة الأفراد في تحسين مستواهم المعيشي وغيرها.

وأوضحت أن تلك الأسباب ادت الى ظاهرة ازدحام السكان في وحدة المساحة المخصصة للسكن ذاتها، ونشوء المناطق العشوائية والتجاوز على المناطق الخضراء واستغلالها في بناء المساكن او استخدامها لأغراض تجارية كمعارض للسيارات او مخازن او محال لتصليح السيارات او لأغراض صناعية اخرى، مما ادى ذلك الى مشكلات اقتصادية وبيئية خطيرة،ومن اهم ملامح الزحف العمراني العشوائي الذي تعاني منه مدينة بغداد هو ظاهرة التجاوزات الكثيرة على المساحات الخضراء وبناء المساكن التي تفتقر الى ابسط الخدمات وشروط السلامة الصحية، كافتقارها الى خدمات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي.

وبينت أن من اهم الحلول لتلك الظاهرة إيجاد إستراتيجية العمل البيئي للمحافظة على المناطق الخضراء الموجودة والعمل على زيادة رقعتها من خلال الاهتمام بالمخططات الأساسية والالتزام بتنفيذها وعدم التجاوز على المخططات الأساسية، وتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص من مجلس الوزراء ووزارة البيئة وأمانة بغداد والجهات الأخرى ذات العلاقة لإمكانية إيجاد حلول للمشكلات التي افرزها تطبيق بعض القوانين وأهمها قانون (١١٧) لسنة ٢٠٠٠، لاسيما ما يتعلق بالأراضي الموزعة على القطع المخصصة لإنشاء غابة صلاح الدين ضمن المخطط الأساس لمدينة بغداد، واختيار أنظمة إدارة بيئية متكاملة بشكل خاص لإدارة المناطق الخضراء.

وقالت إن من الحلول الاخرى بناء قاعدة معلومات اساسية واجراء مسح ميداني للتجاوزات الحاصلة ومعالجتها من خلال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) أسوة بما معمول به في عدد من الدول المجاورة، ووضع إطار قانوني ينظم عملية الحفاظ على المناطق الخضراء ورصد المخالفات ووضع العقوبات الصارمة بشأنها، وكذلك إنشاء إطار عام لاستعمالات الارض والتخطيط العمراني تتضمن خططاً قطاعية متخصصة وتفصيلية مثل المناطق المحمية و الغابات و المناطق الترفيهية و المناطق الزراعية.

واضافت ان من الضروري وضع سياسات إسكانية لمدينة بغداد بهدف تحجيم الكثافة السكانية الوافدة إليها بإتباع السياسات المقترحة ضمن المخطط الأساس، مع الأخذ بنظر الاعتبار التوزيع المتوازن للأنشطة لعموم المحافظات، من اجل تقليل الزخم السكاني على مدينة بغداد من خلال اعتماد مبدأ المناطق الجديدة المقترحة لتوسع المدينة ضمن المخطط الأساس،على ان تقوم أمانة بغداد باستملاك بعض المساحات الخالية بين المناطق السكانية المزدحمة وتحويلها إلى حدائق عامة، ووضع تشريعات بيئية خاصة بالمناطق الخضراء أسوة بما معمول به في دول العالم المختلفة.

فيما قالت الدكتورة وصال عبد الله حسين الخبيرة الاقتصادية في جامعة بغداد ان انشاء الابنية والتجمعات السكانية العشوائية وبناء ورش تصليح السيارات، وانتشار المحال الصناعية في مدينة بغداد اصبحت احدى المشكلات التي تستدعي حلولا مستعجلة في المرحلة الراهنة، لتلافي اثارها السلبية على المناطق الخضراء والاراضي الزراعية في آن واحد، اذ ازداد الزحف العمراني على المساحات الخضراء المحددة ضمن المخططات الاساسية لمدينة بغداد، بعد ان تم إلغاء بعض القرارات الصادرة بشأنها، وتم توزيعها على بعض العسكريين وكبار موظفي الدولة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فضلا عن التجاوزات التي تمت على الحدائق العامة والمساحات الخضراء واستغلالها لتشييد المجمعات السكنية بعد عام ٢٠٠٣، مستغلين ضعف الاجهزة الرقابية وعدم المحاسبة من قبل الجهات المختصة ومنها امانة بغداد، حيث شيدت مجمعات سكنية ومحال تجارية من دون توفر شروط منح اجازات البناء.

وأضافت لقد تمدد الزحف العمراني على المساحات الخضراء التي من الضروري وجودها لتحقيق التوازن البيئي المطلوب فهي بمثابة الرئة التي تتنفس بها البيئة الصحية، ان هناك حقيقة مفادها بان غياب الوعي وعدم ادراك الدولة باهمية وجود سياسة تخطيطية لاستيعاب النمو الحضري واستعمالات الارض أدى الى تفاقم مشكلة الزحف العمراني في مدينة بغداد وماخلفته تلك الظاهرة من مشاكل بيئية خطيرة.

وأشارت الى ان الزحف العمراني يوصف دائما بكونه حالة تمدد المدن والقرى على مساحات شاسعة، وضمن هذا الاطار فان اية تحولات او تغييرات تحدث من خلال التمدد على الاراضي الزراعية واستغلالها لاغراض اخرى غير زراعية يطلق عليها ظاهرة الزحف العمراني، كما ان من اهم الاسباب التي تؤدي الى ظاهرة تمدد المدن هي النمو الحضري الذي تشهده كونها اصبحت مراكز حضرية تمثل نقطة جذب للسكان، اما المقصود بالنمو الحضري فهي مجموعة من الظواهر التي تنشأ في مناطق معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكسبها ميزة الجذب والتأثير على المدن الاخرى، وما ينجم عن ذلك من تركز السكان فيها وتكدسهم في الانشطة الخدمية والصناعية المتوفرة فيها، وما ينجم عن ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية وجغرافية وبيئية خطيرة.

ولفتت الى ان مدينة بغداد تعد من عواصم العالم التي عانت من ظاهرة النمو الحضري منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين، اذ واجهت هجرة متنامية من الريف للمدينة بسبب ترك الفلاحين لاراضيهم هربا من الاقطاع، كما نزحت اليها موجات سكانية كبيرة من المدن العراقية الاخرى لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلا عن الزيادات الطبيعة (الولادات)، حيث تشير الاحصاءات الى ان تعداد السكان في بغداد بلغ حوالي (٢,٢) مليون نسمة في عام ١٩٧٠، وبعد اقل من ثلاثة عقود تحديدا في عام ١٩٩٧ ارتفع ليبلغ (٥,٤٢٣٩٦٤) مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٧ بلغ (٧,١٤٥٤٧٠) مليون نسمة.

واوضحت ان المقصود بالمساحات الخضراء تلك الاراضي المزروعة بالمزروعات كالنيل والاشجار والشجيرات او الاحزمة الخضراء، وكذلك الحدائق المنزلية والمتنزهات العامة الغابات المنتشرة في داخل المدن وخارجها،وهناك انواع متعددة من المساحات الخضراء منها التي تكون داخل المدينة كالحدائق العامة، والحدائق المدرسية والتي تكون حول الطرق الرئيسة، ومنها ما يكون خارج المدينة كالغابات والاراضي الزراعية والاحزمة الخضراء.

واكدت ان للمناطق الخضراء اهمية متعددة منها اهميتها البيئية والمناخية والترفيهية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية،وبقدر تعلق الامر بالاهمية البيئية فان المساحات الخضراء لها القدرة على امتصاص الزيادة الكبيرة لبعض الغازات ومنها غاز ثاني اوكسيد الكاربون من خلال عملية التركيب الضوئي وافراز غاز الاوكسجين، والعلاقة طردية بين نسبة غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الجو وعملية التركيب الضوئي.

وقالت ان مساحة مدينة بغداد تضاعفت نتيجة للتوسع الحضري الذي نجم عنه توسع عمراني منذ عام ١٩٣٠ ولغاية الان بحدود مائة ضعف، كما توسعت بجميع الاتجاهات بعد أن كانت تقتصر على مساحة صغيرة بجانب الرصافة مقابل جزء صغير في الكرخ وقريتين تشملان الأعظمية والكاظمية، حيث كانت الأراضي المحيطة بها عبارة عن بساتين عامرة تمد المدينة بمختلف المزروعات الغذائية وتؤثر في مناخ المدينة وبيئتها بشكل إيجابي.

واضافت ان هناك مجموعة من الاجراءات التي تم اتخاذها والتي اسهمت في التوسع والزحف العمراني الذي عانت منه مدينة بغداد، والذي اثر سلبا على البيئة وهي تقليص المساحات المخصصة للدور والقطع السكنية وقبول إفراز قطع سكنية بمساحة ١٢٠م٢ ورفعها بعد ذلك إلى ٢٠٠م٢ مما ضاعف عدد القطع السكنية المخصصة للسكن في بغداد، وعدم الاهتمام بتنفيذ المناطق المخصصة كأحزمة خضراء أو مناطق عازلة والتي خطط لها ضمن تصميم المدينة اذ تم اهمالها باستمرار، كما تم التجاوز عليها بالتدريج وليتم تحويلها إلى استعمالات أخرى غير التي كان مخطط لها.

واشارت الى اصدار قرارات بشأن منح قطع أراضي للموظفين والعسكريين، حيث تم التجاوز على مساحات كبيرة من المناطق الخضراء في التصميم الأساس لمدينة بغداد خلال تنفيذ تلك القرارات، اذ تم اصدارعدة قرارات بشأن تمليك واستملاك الاراضي بانواعها الزراعية وغير الزراعية، ومن تلك القرارات قرار رقم (١١٧) لسنة ٢٠٠٠ الذي تضمن توزيع الاراضي على العسكريين والقادة، وتم تدمير مساحات كبيرة من المناطق الخضراء وتغيرت استعمالاتها من مساحات خضراء الى سكنية.

وبينت ان المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ادت الى ارتفاع معدلات الطلب على الوحدات السكنية، حيث بلغت (١٠٪)، يقابل ذلك انخفاض في معدلات العرض من الوحدات السكنية الكافية لتلبية الطلب، وهي ان توفرت فانها لاتستوعب اكثر من ثلث حجم الطلب على السكن،وقد لايكون السبب في الزيادة السكانية هو زيادة المواليد فقط، بل ان زيادة عدد المهاجرين والوافدين للاقامة والعمل في بغداد من بقية المدن العراقية من الاسباب الاخرى.

فيما قالت الدكتورة سهام كامل محمد الباحثة في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ان معالجة مشكلة الزيادات السكانية والضغط الناجم عنها يتطلب من الجهات المختصة من وزارة البلديات والاسكان والاعمار ووزارة التخطيط ان تعد العدة لتوفير البيانات السكانية الموثوق بها كوسيلة لضمان تزويد المخططين وصانعي القرار بالمعلومات الكافية عن النمو السكاني، مع الاخذ بنظر الاعتبار التنبؤات المستقبلية عن الزيادات المحتملة للسكان ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الاستراتيجية الملائمة لتوفير السكن الملائم، بدلا من الزحف العشوائي الذي يحدث من دون رقابة من قبل الجهات المختصة.

واضافت ان للعامل الاقتصادي دورا هاما في جذب السكان الى بغداد،لان السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة والتي اهملت فيها تنمية المحافظات مقابل اهتمامها بالعاصمة اثرت كثيرا، وتوفر الخدمات ونوعيتها الجيدة مقارنة بالمدن الاخرى والقرى والارياف، فضلا عن وفرة الجامعات والمعاهد التي يقصدها الافراد لطلب العلم،من الاسباب الاقتصادية وراء تشجيع الهجرة الى هذا العامل ضغطا على المساحات الخضراء، اذ بدأ الزحف العمراني على الاراضي الزراعية بشكل كبير خلال العقود الاخيرة.

واشارت الى ان للحروب المتكررة دورا في التهجير الجماعي والقسري لسكان المناطق والمدن الحدودية الى العاصمة بغداد بحثا عن الامان وفرص عمل، لاسيما خلال فترة الحرب العراقية الايرانية في عقد الثمانينات من القرن الماضي وغزو الكويت خلال عقد التسعينات من القرن ذاته،اضافة الى إلغاء الكثير من القرارات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ منها إلغاء قرار تمليك الاراضي في مدينة بغداد بناء على تعداد عام ١٩٥٧.

ولفتت الى ان غياب سلطة القانون بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى التجاوز على الحدائق العامة والاراضي الزراعية لبناء الاكشاك، وانشاء المجمعات العشوائية، اضافة الى التخريب الذي تعرضت له بعض المناطق الخضراء من القوات العسكرية، وكذلك اصدار تشريعات وقرارات للتشييد في المناطق الزراعية والخضراء،حيث تم اصدار بعض القرارات التي نصت على جواز البناء في المناطق المخصصة لاغراض البستنة والزراعة وفي المناطق الخضراء الكائنة ضمن حدود التصميم، والقيام بالأعمال الإنشائية واقامة الابنية التي تتعلق بهذه الأغراض، وكذلك انشاء المساكن فيها بشرط ان لا تتجاوز كثافة ابنية السكن عن المسكن الواحد لكل خمسة دونمات، وانشاء البنايات السكنية الدائمية والابنية اللازمة لاغراض الزراعة في الاراضي الزراعية على ان تكون بشكل مجمعات،كما يسمح كذلك بالاستعمالات المشابهة او التي لها علاقة بالاستعمال الزراعي كمزارع تربية الدواجن والحدائق الخاصة مع ما تتطلبه من ابنية لايواء مرتاديها.

وبينت ان عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من القرن العشرين شهدت حالة عدم السيطرة على نمو العمراني للمدن نظرا للزيادة السكانية فيها، حيث قامت امانة بغداد باصدار قرارات تجاوزا على المخطط الاساس للمدينة، نصت على تحويل بعض المناطق الخضراء الى مناطق سكنية مثالها الخضراء في مناطق (حي الحرية والعامرية وبزايز الصليخ وكرادة مريم والعطيفية وشارع الزيتون والزوية) وبمساحات مختلفة.

وقالت لقد نجم عن هذا القرار انخفاض كبير في نسبة المناطق الخضراء وانخفاض حصة الفرد منها،مما ترتب عليه اثار بيئية خطيرة بسبب انحسار المناطق الخضراء التي ادت الى ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة شدة الاشعاع الشمسي وانخفاض في نسبة الرطوبة وهو مانعيشه حاليا، لان المناطق الخضراء بين الاحياء السكنية تمثل الرئة والمتنفس للمدينة.

وأضافت ان غياب الرقابة الحكومية ادى الى تحول عدد من المشاتل الى معارض للسيارات او مخازن تجارية، كما تم استغلال الفراغات في المناطق السكنية والتي من المؤمل ان تتحول الى متنزهات عامة او مخازن او معارض لبيع الدراجات والسيارات وغيرها من الاستخدامات في داخل المناطق السكنية، وعدم تنفيذ المناطق المخصصة كأحزمة خضراء أو مناطق عازلة منذ بداية التصميم الأساسي لمدينة بغداد وإهمالها بصورة مستمرة والتجاوز عليها وتحويلها على ضوء واقع الحال إلى استعمالات أخرى تدريجياً.

واشارت الى ان هناك مجموعة من الاثار البيئية للزحف العمراني على المساحات الخضراء ومنها القضاء على المساحات الخضراء، من خلال انحسار مساحات زراعية محيطة بمدينة بغداد وتحولها الى اراض سكنية، وهي تعد من اخطر المشكلات التي تواجه الاراضي الزراعية،فضلا عن كونها تعادل بخطورتها مشكلة التصحر، وتدق ناقوس الخطر على الاراضي الزراعية في بغداد والمحافظات، حيث استغل تجار العقارات والمضاربين في بيع وشراء الاراضي غياب الرقابة القانونية وبدأوا بشراء حصص الكثير من الفلاحين، ليقوموا بعد ذلك بإعلان كامل عن إزالة شيوع تلك الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراض سكنية،ليقوموا بعدها بعمليات منظمة للتجريف وقلع الاشجار والحمضيات وامهات النخيل،مضيفين خسائر إضافية الى الاقتصاد العراقي.

ولفتت الى انه بخصوص الانخفاض الحاصل في الانتاج الزراعي فان ازدياد عدد المباني والبيوت والمحلات الصناعية وورش التصليح للسيارات والادوات على حساب الاراضي الزراعية ادى الى تناقص الانتاج الزراعي وما ادى ذلك الى ارتفاع في معدلات البطالة للافراد الذين كانوا يمارسون عمليات الزراعة وتربية الحيوانات في تلك الاراضي التي تحولت الى كتل اسمنتية، وكذلك الانخفاض في معدلات الدخول، فضلا عن انخفاض معدلات الامن الغذائي وما يتبع ذلك من اثار على الميزان التجاري، حيث ان الاستيراد سيكون هو الحل لمعالجة ظاهرة الانخفاض في الانتاج الزراعي.

وبينت ان من الاثار السلبية لتلك الظاهرة انتشار الاحياء الفقيرة والبيوت غير الصالحة للسكن والتي تكون مقرات سكانية مكتظة بالناس وتفتقر الى ابسط المعايير الصحية والخدمية من مجار لتصريف المياه وطرق معبدة وخدمات الماء والكهرباء الامر الذي يؤدي بساكني تلك المناطق للتجاوز على شبكات الماء والكهرباء وما يسببه ذلك من مشكلات كبيرة.

وأكدت ان الزحف العمراني على المناطق الخضراء من بين اهم الاسباب التي تؤدي الى التغييرات المناخية، لان المناطق الخضراء من خلال امتصاصها لغاز ثاني اوكسيد الكاربون في عملية التركيب الضوئي ستؤثر تأثيرا مباشرا في التغييرات المناخية كما تستخدم قدرة الكلوروفيل في عملية عكس الاشعاعات الشمسية ومن شان ذلك ان يؤدي الى تلطيف الاجواء والمناخ، ومن هنا تأتي اهمية المناطق الخضراء بالنسبة لمدينة بغداد وبشكل واضح لما تعانيه المدينة من اكتظاظ سكاني كبير ووجود تلوث للهواء بنسبة كبيرة لاسباب متعددة منها ما تخلفه المركبات ولان المناخ في بغداد حار جاف صيفا لذا فان انحسار المناطق الخضراء نتيجة للزحف العمراني عليها سيزيد من تفاقم مشكلة ارتفاع درجات الحرارة مما يؤثر بشكل سلبي في حياة الافراد وصحتهم.

الاقتصادي | العدد (2216) السنة التاسعة - الثلاثاء (9) آب 2011

المرصد الاقتصادي

معلبات تالفة تنتشر في الأسواق المحلية دونما رقيب!

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تنتشر في الاسواق العراقية وخصوصاً خلال فصل الصيف مواد غذائية معلبة، غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب سوء الخزن في درجات حرارة مرتفعة.

يقول ابو محمد انه تفاجأ وهو يفتح علبة (السردين) في البيت ليرى انها تالفة،وانتشار العفن يظهر بصورة واضحة على المادة.

ويضيف (للوكالة الاخبارية للانباء):بأنه الان عرف السر في رخص اسعار هذه المعلبات،والذي جعله يقتني خمسة قطع منها وبسعر زهيد من احد الباعة الذين يفترشون الارض في منطقة الباب الشرقي،على الرغم من ان تاريخ صلاحيتها يؤشر انتهاء صلاحية المادة الموجودة فيها بعد ستة اشهر من تأريخ الشراء.

ويعرب عن اعتقاده بأنها المرة الاولى والاخيرة التي سيشتري فيها مثل هذه المواد من الشارع،ويترك شراء مثل هذه المواد لزوجته والتي تقوم باقتناء هذه المواد من احدى المحلات المجاورة لداره،لكي تسهل عملية إعادة مثل هذه العلبة في حال ما اذا ظهر تلفها وتنبيه صاحب المتجر بعدم بيعها الى المواطنين دون التأكد من صلاحيتها.

الحال كان اسوأ مع حسين محسن الذي اشترى انواع مختلفة من المعلبات الى البيت وباسعار زهيدة،الا انها ادت الى اصابة افراد الاسرة الاربعة بالتقيؤ والاسهال،نتيجة انتهاء صلاحية المادة الموجودة في تلك المعلبات والتي اصابهم بالتسمم كما افاد طبيب العيادة الشعبية في الحي.

ويؤكد حسن: ان تصميم القطعة ومظهرها الخارجي(التغليف) قد اعجبه جداً إضافة الى سعرها (مناسب)،وعندما جلبها الى البيت لم يدر في بال احد ان هذه المادة وغيرها منتهية الصلاحية،مما ادى الى اصابة افراد العائلة بالتسمم نتيجة اقتناء هذه المواد المنتشرة في الشوارع والاسواق التجارية.

من جانبه يؤكد رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك سند الاعرجي ان الاغراق السلعي الموجود حالياً في السوق يؤدي الى تراجع الاقتصاد العراقي،وبالذات الاقتصاد الصناعي،أي ان الصناعة في العراق تبدأ بالتلكؤ.

ويضيف: ان اغلب السلع تأتي من مناشئ لاتخضع للسيطرة النوعية وليست فيها شهادة منشأ وهي منتهية الصلاحية،ما يؤدي الى اصابة فئة من ابناء الشعب وبالتحديد ذوي الدخول المحدودة والتي تعد شريحة كبيرة في المجتمع بالتسمم،"مبيناً ان"الجمعية كانت قد علقت على هذا بما يسمى(الارهاب الغذائي)والذي يؤدي الى موت عدد كبير من المواطنين وخصوصا من ذوي الدخول المحدودة."

وبين ان عدة جهات تتحمل مسؤولية ذلك كمنظمات المجتمع المدني ووزارة التجارة والمالية المتمثلة بهيئة الكمارك والصناعة وجميع الجهات ذات العلاقة والجهات الساندة المتمثلة بوزارة الداخلية والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والصحة،مطالباً بتشكيل(المجلس الاعلى لحماية المستهلك) والذي يضم جميع الجهات التي لها علاقة بموضوع الاغذية المستوردة.

اما الامين العام لأتحاد الغرف التجارية العراقية عبد الحسين جبر رشيد المباركة فيقول: ان قراراً اصدره الحاكم المدني بول بريمر تم بموجبه تحرير التجارة بشكل عشوائي والغاء جميع القيود التجارية على البضائع الاجنبية،ونظرا لخلو الساحة التجارية من البضائع العراقية بعد توقف المصانع الانتاجية بدأت تتدفق على الاسواق العراقية بضائع غير مطابقة للمواصفات العراقية المطلوبة والتي كان يعتمدها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومختبر الصحة المركزي بالنسبة للمواد الغذائية.

ويضيف: ان هنالك هجمة من بعض المنظمات الدولية العاملة في العراق حالياً بقصد الاضرار بالاقتصاد العراقي،حيث تقوم هذه المنظمات بتقديم المشورة الى بعض الدوائر الرسمية بذريعة الاصلاح الاقتصادي لكن الهدف منها هو تدمير الاقتصاد العراقي وليس اصلاحه لافتا الى ان هذه المنظمات قامت بتقديم المشورة الى وزارة المالية والبنك المركزي برفع سعر الفائدة الى ٢٣ بالمئة بغية الحد من التضخم.

واكد ان موضوع فتح المنافذ الحدودية على مصراعيها ادى الى اغراق السوق العراقي بالبضائع الرديئة وحتى المرفوضة صحيا في دول الجوار لعدم مطابقتها للمواصفات،اضافة الى تعطيل القوانين والتعليمات الخاصة بالحماية الكمركية.ويبين المباركة ان اتحاد الغرف التجارية العراقية طالب بأن يعاد العمل بالإجراءات الحدودية السابقة كالتعرفة الكمركية واجازة الاستيراد والفحص بالنسبة لجهاز التقييس والسيطرة النوعية ومختبر الصحة المركزي واستيراد المختبرات والاجهزة اللازمة للفحص،حيث ان الاجهزة الموجودة حالياً ذات نوعية قديمة ولا تتماشى مع تكنولوجيا الصناعة الحديثة.

اقتصاديات

ربيع الفساد

■ عباس الغالبي

مثلما يضرب ربيع الثورات أطنابه في العالم العربي، ينتعش الفساد في ربيعه متغلغلاً في جسد مؤسسات الدولة ليعيش في بحبوته المترامية الاطراف.

ولان الفساد استشرى ومضى قدماً غير آبه بالاجراءات الرقابية، نرى أن تعلن هيئة النزاهة ومعها المؤسسات الرقابية كافة، ان العراق دخل التاريخ من أوسع ابوابه في سجل الفساد العالمي، لانه من غير المعقول ان يوجد هذا الحشد المؤسساتي الرقابي مع الحديث الطويل العريض عن ضرورة مكافحة الفساد والتصدي له، ونرى تلاحق وتواتر اخبار وفضائح الفساد المالي والاداري لنصبح في العراق على لسان القاصي والداني، وتحجم بذلك الشركات الاستثمارية عن ولوج عالم الاستثمار ويتهيب رجال الاعمال والمستثمرين ويتردد أصحاب الاموال، والانكى من ذلك ان يتضرر الشعب العراقي ولاسيما ذوي الدخل المحدود وممن هم دون مستوى خط الفقر.

الفساد الان العقبة الاكبر والمشكلة الاهم والافة الاكثر فتكاً بالبنية الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، الامر الذي يتطلب منظومة للتصدي وليست اجراءات على شاكلة الاجراءات الحالية التي أثبتت انها تغرد خارج السرب،المنظومة لا بد ان تسورها حالة من الوفاق السياسي تبدأ بأن تنأى الكتل السياسية مثلاً من القتال قتال الصحابة الاوائل عن الفاسدين من كتلها ولاتشتم الاخرين على طريقة الكيل بمكيالين والمناكفات السياسية العقيمة التي سئمها المتلقي، ثم ان تبدأ السلطة التشريعية بتشريع حزمة من القوانين التي تتضمن اجراءات صارمة ورادعة تتطلبها المرحلة لان الفساد استشرى بعمق وتغلغل بقوة، ما يتطلب الحزم والشدة في التعامل سعياً للقضاء على هذه الدودة التي بدأت تنخر في الجسد الحي. ولم يكن الفساد مقتصراً على قطاع بعينه بل شمل معظم القطاعات، ولكن الغريب في الموضوع ان الامر وصل الى حالة من التفنن في الفساد،وكم من مرة قالها رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي بما معناه (ان الكثير من حالات الفساد التي تردنا والتي نحقق فيها جميع مستنداتها وحيثياتها أصولية الا ان الفساد جار فيها خارج هذه المستندات)، وهذا مايؤكد ان التفنن في طرق الفساد وصلت الى حد لا يمكن السكوت عنه وبحاجة الى اجراءات صارمة.

> ان الامر بحاجة الى حملات من التوعية والتثقيف باتجاه ترسيخ قيم النزاهة ومكافحةالفساد تشترك فيها الاوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية الاخرى

كما ان الامر بحاجة الى حملات من التوعية والتثقيف باتجاه ترسيخ قيم النزاهة ومكافحةالفساد تشترك فيها الاوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية الاخرى، ليس على طريقة التحاصص المقيت والنظرة الشخصية الضيقة، بل على طريقة العمل المؤسساتي المهني الذي لا ينظر الى الحزب او الكتلة السياسية، وهذا كلام كثر الحديث عنه إلا انه لم يجد طريقاً على مستوى الممارسات اليومية.

عقود النفط والكهرباء والبطاقة التموينية ذات المساس المباشر بحياة الناس والتي مثلت جل مطاليب المتظاهرين والمحتجين هي من تشوبها حالات الفساد المالي والاداري وبقوة مع انها شعارات ويافطات النخب السياسية ابان الانتخابات وهي الحديث المعسول للسياسيين، لكن التساؤل الاهم،مامصير العراق ومامصير اقتصاده وبنيته الاعمارية والخدمية في ظل ربيع الفساد الحالي الذي قد يطول ولا يقصر.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | التصحيح اللغوي: مصطفى محمد حامد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف | الاخراج الفني: ديار خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون